

الجمهورية التونسية رئاسة الحكومة اللجنة
الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير
ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان

تقرير الدولة التونسية حول العهد الدولي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

2023

التقرير الدوري الرابع للجمهورية التونسية بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مقدمة

1. تقدم الجمهورية التونسية تقريرها الدوري الرابع المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطبيقاً للمادتين 16 و17 من العهد. ويستعرض التقرير التدابير والإجراءات المتخذة تنفيذاً للالتزامات بمقتضى العهد وبناء على الملاحظات الختامية للجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ مناقشة آخر تقرير وطني سنة 2016.
 2. تم إعداد التقرير وفق المنهجية التشاركية التي تعتمد عليها اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان الآلية الوطنية لصياغة التقارير وفق المبادئ التوجيهية التي اقترتها اللجنة الأممية المعنية.
 3. وللتذكير فقد شهدت تونس بداية من 25 جويلية 2021 مسارا إصلاحيا شاملا تم الانطلاق في تنفيذه. ويأتي هذا التقرير في إطار زمني تخللته العديد من المحطات السياسية الهامة أبرزها إصدار دستور الجمهورية الجديدة في 25 جويلية 2022 وتنظيم الانتخابات التشريعية لمجلس نواب الشعب في دورتها (ديسمبر 2022 وجانفي 2023) وشروع المجلس في نشاطه إثر انتخاب لجانه.
 4. وستعمل الدولة التونسية على تحيين وثيقتها الأساسية المشتركة (HRI/CORE/TUN/2016) حال الانتهاء من تركيز المؤسسات الدستورية.
 5. ولقد دعمت تونس انخراطها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر وقدمت تونس تقريرها الطوعي الأول سنة 2019 ثم تقريرها الثاني سنة 2020 ويعكس هذا التقرير دمج هاته الأهداف في الخطة التنموية حيث احتلت تونس سنة 2020 المرتبة الأولى إفريقيا في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنسبة انجاز بلغت 67.1 %.
 6. وتحرص الدولة التونسية على أن يمكّن هذا التقرير الدوري من تعزيز الحوار البناء والشفاف بما يسهم في تعزيز المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان عموما والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص.
- منهجية إعداد التقرير:**
7. انطلق مسار إعداد هذا التقرير عبر تنظيم ورشة تدريبية حول العهد والضوابط المرجعية لصياغة التقرير الوطني بتاريخ 13 ديسمبر 2022 لفائدة أعضاء اللجنة والفريق العامل بالكتابة القارة بدعم من المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. وعلى مستوى الاستشارات، تم تنظيم:
 - استشارة وطنية في 9 جوان 2023 بمشاركة ممثلين عن الهيئات المستقلة وعن المجتمع المدني بولايات تونس الكبرى وبمشاركة 16 جمعية و10 جمعيات من ولاية القصيرين انبثقت عنها مجموعة من التوصيات (الملحق عدد 1)
 - كما شارك في الاستشارة ممثلين عن مجلس نواب الشعب (رئيسة لجنة الحقوق والحريات ورئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة).
 - استشارتان: مع الأطفال ومع الشباب من ولايات تونس الكبرى شاركت فيها 25 (طفلة وطفل) و25 (شاب وشابة) انبثقت عنها مجموعة من التوصيات (ملحق 2 و3)

الباب الأول: الإطار الاستراتيجي الخاص بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

8. صدر المنشور عدد 5 لسنة 2015، المؤرخ في 26 فيفري 2015، يتعلق بإعداد مشروع وثيقة مخطط التنمية 2016-2020، ثم تلاه المنشور عدد 19 لسنة 2015، مؤرخ في 25 جويلية 2015، يتعلق بضبط الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط المذكور، لتصدر الوثيقة التوجيهية للمخطط ذاته، في سبتمبر 2015، والتي تضمنت ثلاث محاور أساسية: تشخيص الواقع التنموي، والمشروع المجتمعي، والمنوال التنموي البديل، إضافة إلى محاور الأهداف والسياسات والإصلاحات.

9. وقد أعدت تلك الوثيقة، في ظرف استثنائي دقيق، ومثلت مرحلة أولى من ثلاث مراحل لإدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي على مدى السنوات الخمس اللاحقة، وكانت قاعدة للحوار بين المتدخلين في المجال وإطاراً مرجعياً للمخطط التنموي المذكور.

10. واعتمدت تونس، في الأعمال التحضيرية للمخطط، على مقاربة تعتمد تشريك المجتمع المدني على الصعيد المحلي في بعض الاستشارات وخاصة منها تلك التي تتعلق باختيار المشاريع على المستوى المحلي والتحكم على المستوى الجهوي، وبلغ عدد المشاركين في تلك الاستشارات 20 ألفاً على المستوى الجهوي والمحلي، و6 آلاف على المستوى المركزي.

11. وبالتوازي مع إعداد المخطط التنموي، قدمت الحكومة، في جانفي 2016، البرنامج الوطني للإصلاحات الكبرى 2016-2020، ليتم إنجازه بالتوازي مع المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، من جهة، وكدعامة هامة له، من جهة أخرى. وتم بالبرنامج المذكور برمجة 80 إصلاحاً من الإصلاحات الهيكلية الكبرى في جميع الميادين، ليعتمد كآلية رئيسية نحو التحول إلى منوال جديد للتنمية.

12. أما المخطط فقد تم رسمه على أساس تكريس الانتقال الاقتصادي ورفع نسب النمو من خلال تحقيق النجاعة الاقتصادية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتكريس الاستدامة بجميع أبعادها.

13. ويندرج المخطط ضمن الرؤية الجديدة لتونس التي رسمتها وثيقته التوجيهية، ويؤسس في الآن نفسه (مع البرنامج الوطني للإصلاحات الكبرى 2016-2020)، لمنوال تنموي جديد قادر على تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين مؤشرات المردودية والنجاعة الاقتصادية وخلق الثروة والعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات.

14. ومن هذا المنطلق، تم رسم منوال النمو على أساس تثبيت نسقه خلال السنتين الأولين لتنفيذ المخطط، ثم الارتقاء به إلى مستويات تفوق نسق النمو الكامن للاقتصاد ابتداء من سنة 2018، بما يمكن من تحسين مستوى العيش وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

15. وتم في هذا الإطار:

- إعداد الصيغة النهائية لمشروع مجلة المياه، بتشريك مختلف مكونات المجتمع المدني، وهي حالياً في المراحل الأخيرة قبل عرضها على مجلس الوزراء وإحالتها إلى مجلس نواب الشعب،
- الانطلاق في إعداد المخطط الوطني للتأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية لتوفير الأمن الغذائي،
- إحداث صندوق تعويض للأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية،
- الانطلاق في إعداد المرحلة الرابعة لبلورة الاستراتيجية المستقبلية لقطاع المياه في أفق 2050.

16. ولئن قاربت النتائج المحققة خلال السنتين الأولين من تنفيذ المخطط، في مجملها، الأهداف المرسومة، إلا أنه تم، بداية من سنة 2018، تسجيل تراجع في الأداء الاقتصادي.
17. ويعود ذلك إلى تزامن تنفيذ المخطط مع عوامل خارجية عمقتها أزمة كوفيد-19، وما أدت إليه من تراجع اقتصادي عالمي. فبعد أن أبرمت تونس، في تلك الفترة، اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي للفترة 2016-2020، ساعد على التحكم النسبي في التوازنات المالية إلى حدود سنة 2019، دفعتها الأزمة الصحية (كوفيد 19) للتخلي عن البرنامج المذكور والحصول على تمويل استثنائي بعنوان آلية التمويل السريع مع الصندوق.
18. كما كان للعوامل الداخلية أثرها، ومن بينها نذكر تواتر موجات احتجاجية صاحبها تعطل الإنتاج في القطاعات الاستخراجية (بلغت في بعض الأوقات حد توقف الإنتاج نهائياً)، على غرار أحداث الكامور في سنة 2017)، هذا إضافة إلى العجز الطاقوي والغذائي والتأخر في استكمال تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية ذات الأثر الدافع، كإصلاحات الاقتصاديات الضرورية لدفع الاقتصاد وتحسين التنافسية، مما أثر على الاستثمار والمبادلات التجارية وحد من وتيرة الانتعاش الاقتصادي وفاقم الوضع الاجتماعي وأثر على التوازنات المالية وعمق الصعوبات (الإشكاليات) الهيكلية للمالية العمومية بعد أن تحمّلت ميزانية الدولة أعباء إضافية بعنوان التحويلات الاجتماعية ونفقات الدعم والزيادة في الأجور ما أدى إلى تفاقم المديونية العمومية.
19. ورغم ما تقدم، لم تكن النتائج المرجوة في المستوى المأمول، إذ بلغ معدل النمو السنوي بالأسعار القارة، خلال الفترة 2016-2020، 1.9% مقابل 3.3% كتقديرات بالمخطط 2016-2020، كما بلغت نسبة تغطية الميزان التجاري الغذائي 79% مقابل تقديرات بـ 96% في حين بلغت الاستثمارات الفلاحية 6685 م د بنسبة إنجاز بلغت حوالي 74.8%.
20. كما بلغت الاستثمارات العمومية خلال فترة المخطط (2016-2020) 2809 م د مقابل تقديرات بـ 4440 م د وبلغت الاستثمارات العمومية 653 م د سنة 2021، ومن المنتظر أن تبلغ 715.6 م د سنة 2022.
21. وبلغ معدل النمو الاقتصادي (-0.4%) خلال الفترة 2016-2020 مقابل 3.5% مقدرة بالمخطط الخماسي. وبدون اعتبار سنة 2020، فقد بلغ معدل النمو 1.8% للفترة 2016-2019، مقابل 3% مقدرة لنفس الفترة.
22. وتُعد سنة 2020 استثنائية بكل المقاييس حيث شهدت تراجعاً غير مسبوق للنشاط الاقتصادي انعكس من خلال الانخفاض التاريخي لنسبة النمو (-8.7%)، إذ شمل التراجع، في مرحلة أولى، القطاعات الموجهة للتصدير بسبب غلق الحدود ثم القطاعات الموجهة للسوق الداخلية كالبناة نتيجة إجراءات الحجر الصحي.
23. وتبعاً للنتائج المسجلة، لم يرتفع الدخل الفردي إلى المستوى المقدر، إذ ارتفع خلال فترة المخطط 2016-2020 من 8633.4 دينار سنة 2016 إلى 10449 دينار سنة 2020
- رسم بياني للدخل الفردي المتاح بالدينار و الدخل الفردي المتاح بالدولار:
- الدخل الفردي المتاح بالدينار سنة 2016 يساوي 8633,4 و الدخل الفردي المتاح بالدولار سنة 2016 يساوي 4020,8.
- الدخل الفردي المتاح بالدينار سنة 2017 يساوي 9159,0 و الدخل الفردي المتاح بالدولار سنة 2017 يساوي 3785,5.
- الدخل الفردي المتاح بالدينار سنة 2018 يساوي 10010,7 و الدخل الفردي المتاح بالدولار سنة 2018 يساوي 3782,2.
- الدخل الفردي المتاح بالدينار سنة 2019 يساوي 10819,4 و الدخل الفردي المتاح بالدولار سنة 2019 يساوي 3688,7.

الدخل الفردي المتاح بالدينار سنة 2020 يساوي 10449,0 و الدخل الفردي المتاح بالدولار سنة 2020 يساوي 3717,0

رسم بياني به تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار القارة:

سنة 2016 : التقديرات تساوي 1 والناتج تساوي 1،1

سنة 2017 : التقديرات تساوي 2.5 والناتج تساوي 2.2

سنة 2018 : التقديرات تساوي 3.8 والناتج تساوي 2.6

سنة 2019 : التقديرات تساوي 4.8 والناتج تساوي 1.3

سنة 2020 : التقديرات تساوي 5.3 والناتج تساوي 8.7-

24. (مقابل 12220 ديناراً كانت مقدرة في موفى المخطط).

24. كما كان للوضع الاقتصادي الاستثنائي، أثر بالغ على سوق الشغل ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة وتفاقم العمل الهش.

25. واعتباراً لما سبق تفصيله، تعطل، في مرحله الأولى، إعداد المخطط الخماسي 2021-2025، الذي كان من المفترض انطلاقه، بداية سنة 2022، ليتم تعويضه بمخطط "إنعاش اقتصادي وتضامن اجتماعي" للفترة من 2021-2024، تضمن إجراءات عملية سريعة لوقف النزيف المضر بالمالية العمومية والتوازنات الكبرى، كما تضمن تدابير استثنائية لإنقاذ نسيج المؤسسات المتوسطة والصغرى، وخطوات عملية لإصلاح حوكمة المؤسسات العمومية وتقليص خسائرها وإنقاذها من الانهيار، وإجراءات اجتماعية تضامنية للفئات الهشة الأكثر تضرراً من الأزمة الاقتصادية.

26. وعملت تونس منذ أكتوبر 2021، على تنفيذ إصلاحات عاجلة بمقاربة شمولية وتدرجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير ووضع أسس متينة لنمو إدماجي ومستدام على المدى المتوسط والطويل، بإعداد مخطط تنمية 2023-2025 وبلورة رؤية تونس 2035، وذلك باعتماد تمش إصلاح مبنى على جملة من المبادئ والقيم ومقاربة تشاركية مبنية على التشاور مع مختلف الأطراف الاجتماعية تجسدت في المشاركة الموسعة لأكثر من 400 إطار سام من الإدارة التونسية، فتمت، بلورة الرؤية الاستراتيجية لتونس 2035، لتمثل محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة وخارطة طريق تمكن من تحديد التوجهات وتوضيح الرؤية المستقبلية عبر التوظيف الأمثل للكفاءات والطاقات وتقليص الفوارق واستنباط الحلول الملائمة للتعاطي مع التدايعات السابق وصفها. وقد تم الاحتكام، عند إعداد الوثيقة الاستراتيجية، إلى أهداف التنمية المستدامة 2030، والأجندة الإفريقية 2063، والدراسات الاستشرافية والاستراتيجيات القطاعية.

27. تسعى الدولة التونسية إلى تشجيع المبادرة الخاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة، من خلال سنّ القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أبريل 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة وهو إطار قانوني محفز لبعث المشاريع وتطوير المؤسسات الناشئة startup التي تقوم على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستويين الوطني والدولي.

28. ويندرج هذا القانون الجديد في إطار برنامج حكومي متكامل يسمى "برنامج تونس الناشئة"، وقد تم إلى غاية جوان 2023 اسناد أكثر من 900 علامة مؤسسة وتمكينها من الاستفادة من المميزات والحوافز المقررة في الغرض..

29. وفي إطار تعزيز دور قطاع تكنولوجيايات الاتصال كرافد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتابع وزارة تكنولوجيايات الاتصال مشروع تركيز الاستراتيجية الوطنية للإدماج الرقمي الممول من طرف وكالة التنمية الفرنسية AFD والذي تم اطلاقه في شهر جانفي الماضي.

30. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليص الفجوة الرقمية وإدماج جميع شرائح وفئات المجتمع لاستعمال التكنولوجيايات الحديثة وتأمين النفاذ العادل لجميع المواطنين إلى شبكات الانترنت ونشر الثقافة الرقمية وتطوير المهارات في استعمال التكنولوجيايات الحديثة إضافة إلى تعميم وسائل الدفع الإلكتروني والتشجيع على استعمالها وتنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية للاتصالات والخدمات الرقمية الموجهة للمواطن كالمشروع الوطني للهوية الرقمية بما من شأنه أن يساهم في تعزيز مسار التحول الرقمي للدولة.

31. وفي إطار التنمية المستدامة وعلاقتها بالرقمنة يتجه التذكير بما يلي:

- الدور الريادي لقطاع تكنولوجيايات الاتصال والرقمنة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. يتم التشجيع على الرقمنة والتجديد في خدمة الاقتصاد الأخضر.

- تدعيم اعتماد التكنولوجيايات الحديثة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة وإدارة المياه والنفايات وحماية المحيط وإدارة الطاقة والطاقت المتجددة لمزيد ترشيد الموارد وتطوير المنتجات وذلك من خلال تقديم الحوافز والتشجيعات والمشاركة في التظاهرات والملتقيات ذات الصلة.

32. وتم، استنادا على المنشور عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 27 جويلية 2020، المتعلق بمنهجية إعداد مخطط التنمية 2021-2025، بلورة الخيارات والسياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية، بناء على مخرجات أشغال 60 لجنة قطاعية وجهوية شاركت فيها جميع الوزارات والجهات والهيكل المهنية وممثلو المجتمع المدني حسب المحاور التالية:

- التحولات العالمية والإقليمية: ويعني بتحديد أهم التطورات والتوجهات العالمية التي ستطبع العمل التنموي،
- التوازنات الجمالية: يعني بتحديد منوال النمو لفترة المخطط،
- الإصلاحات الكبرى: يهتم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية،
- الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال: يعني بالاستثمار الداخلي والخارجي والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمشاريع الكبرى والاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- السياسات القطاعية: تعنى بالقطاعات الاقتصادية والقطاعات المنتجة والبنية التحتية، وتتجزأ أشغالها في إطار لجان قطاعية تشرف عليها الوزارات المعنية،
- تنمية رأس المال البشري والإدماج الاجتماعي: يهتم بالقطاعات الاجتماعية والقطاعات التربوية والتكوينية والثقافية،
- التنمية الجهوية،

- تمويل الاقتصاد: يعني بالمنظومة النقدية والمالية والسوق المالية والتأمين والمالية العمومية والجبائية،

33. ويخصص المخطط التنموي الجديد قيمة جمالية بـ 38.2 مليار دينار للاستثمارات العمومية الضرورية للفترة 2023-2025 لتحقيق جملة من الأهداف، أبرزها تحقيق معدل نمو خلال فترة المخطط في حدود 2.1 بالمائة والارتقاء بنسبة الاستثمار الجملي سنة 2025 إلى 17.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، والترفع في حصة الاستثمار الخاص إلى 57.6

بالمائة من مجموع الاستثمارات في أفق السنة ذاتها، فضلا عن العمل على تعزيز المجهود التصديري ليلبلغ 45 بالمائة من الناتج الإجمالي والتحكم في العجز التجاري والتقليص في نسبة البطالة إلى حدود 14 بالمائة سنة 2025.

34. كما يضبط المخطط جملة من الأهداف الاجتماعية منها مقاومة الفقر والتماسك الاجتماعي والتصدي للفشل والانقطاع المدرسي ودعم التشغيل ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحقيق التنمية الجهوية عبر دعم المنظومات الاقتصادية.

35. وللتذكير، فقد قدمت تونس تقريرها الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 ثم تقريرها الثاني سنة 2020، وحصلت على المرتبة الأولى إفريقيا في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لسنة 2020 بنسبة انجاز بلغت 67.1 بالمائة. ويعكس هذا التقرير دمج هذه الأهداف في الخطة التونسية الخماسية للتنمية.

الباب الثاني: التدابير والإجراءات المتخذة لمتابعة التوصيات

المحور الأول: انطباق العهد (التوصيات 8 و9 و10 و11 و12 و13)

أ. التدريب ورفع الوعي حول العهد:

36. تسعى تونس إلى تدعيم ثقافة حقوق الإنسان على جميع المستويات، التعليمية والعامة والموجهة بالخصوص للمكافئين بإنفاذ القانون، كما بينته في جميع تقاريرها السابقة على سبيل الذكر التقرير الوطني في إطار الاستعراض الدوري الشامل A HRC/WG.6/41/TUN/1 (الفقرات 49-58) والتقرير الوطني الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري CERD/C/TUN/20-22 (الفقرات 63-68).

37. تسعى وزارة الداخلية في إطار إصلاح المنظومة الأمنية إلى وضع البرامج التكوينية الضرورية لمنتسبيها لإكسابهم المهارات اللازمة والإلمام بالإجراءات الضرورية للتعاطي مع المواضيع ذات العلاقة بملف حقوق الإنسان بتفرعاته عن طريق دورات تكوينية تتخللها دروس نظرية وتطبيقية بمراكز المحاكاة للرفع من القدرات المهنية والتنسيقية مع مختلف المتدخلين في هذا المجال من خلال:

- إدماج مادة حقوق الإنسان ضمن منهج التدريس بمختلف مستويات التكوين وأعدت نشر وتوزيع الدليل الخاص بحقوق الإنسان المتضمن لمختلف الصكوك الدولية والنصوص الوطنية الخاصة لحقوق الإنسان)، كضمانات المحتفظ بهم وحقوق الضحية وأخلاقيات العمل الأمني.
- إعداد ومضات إخبارية حول مكافحة العنف ضد المرأة والتطرف العنيف وتنظيم حملات تحسيسية للتعريف بخطورة العنف المسلط على النساء إضافة إلى تنفيذ 05 تمارين محاكاة لمسار التعهد المشترك بالنساء ضحايا العنف من خلال تشريك الوزارات المتدخلة في الصف الأول على المستويين المركزي والجهوي وذلك في إطار تظاهرة "16 يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة"، وتم في هذا الإطار إعداد جملة من الأدلة الإجرائية لمكافحة العنف ضد المرأة إضافة إلى مطويات توعوية.

38. كما نظمت وزارة العدل دورة تكوينية لفائدة قضاة النواحي بدوائر تونس وأريانة وبن عروس بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجمعية منامتي حول القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المتعلق بمناهضة التمييز العنصري وذلك في سبتمبر 2021.

39. نظمت وزارة العدل كذلك سلسلة من الدورات التكوينية المتعلقة بالإشكاليات التطبيقية للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والتي ضمت قضاة الأسرة وقضاة النيابة العمومية المكلفين بشكايات العنف ضد المرأة وقضاة الدوائر الجناحية وكذلك الكتية المتعهدين بتلقي شكايات العنف ضد المرأة وكتبة الأسرة وكتبة الدوائر الجناحية. وقد امتدت هذه الدورات التكوينية على ثلاث أسابيع بحساب 3 أيام من كل أسبوع انطلقت في 17 ماي 2023 واختتمت في 02 جوان 2023 تم إجراؤها في كل من مدينة سوسة وطبرقة وجربة. وتمحورت هذه الدورات التكوينية حول الصعوبات التطبيقية للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 وسبل إيجاد الحلول العملية لهذه الصعوبات عن طريق عرض الممارسات الفضلى وكذلك تقديم التوصيات والمقترحات المتعلقة بتحسين تنفيذ هذا القانون..

40. كما تمّ تنظيم دورات تكوينية من طرف المعهد الأعلى للقضاء كما يلي:

- الدورة الأولى بعنوان "اختصاص قاضي الأسرة على ضوء القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/08/11 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة" عقدت بتاريخ 13 ماي 2022 وتمحورت حول دور قاضي الأسرة في الحماية ودوره في التنسيق بين جميع الأطراف المتداخلة في التنفيذ مع دراسة حالات تطبيقية.
- الدورة الثانية بعنوان "الصعوبات العملية التي تعترض تطبيق القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017" بالتعاون مع محكمة الاستئناف بقفصة عقدت بتاريخ 26 أكتوبر 2021 بقفصة وتمحورت حول الصعوبات العملية التي تعترض تطبيق القانون الأساسي عدد 58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في طور التقاضي والصعوبات التطبيقية على مستوى الفرق المختصة، كما تمّ تنظيم محورين، بنفس الدورة، تعلقا بـ:

- التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد المرأة والطفل بين القانون والتطبيق.
- التعهد القانوني والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء ضحايا العنف.

41. وفي إطار التعاون بين وزارة العدل وبرنامج دعم إصلاح القضاء لتدعيم القدرات في مجال حقوق الإنسان وتطبيق القانون عدد 58 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة تمّ تنظيم عدة ورشات عمل في مجال النوع الاجتماعي كالتالي:

- دورة تكوينية أولى بتاريخ 27 و28 أكتوبر 2021 وشارك فيها 18 إطارا قضائيا وإداريا ومن الهيئة العامة للسجون والإصلاح.
- دورة تكوينية ثانية يومي 9 و10 مارس 2022 وشارك فيها 22 إطارا من مختلف هيكل الوزارة.
- كما تمّ تنظيم دورات تكوينية من طرف وزارة الداخلية وشارك فيها السادة القضاة كما يلي:
- ورشة محاكاة بالمركز الوطني للتكوين المستمر بقرطاج ببرصا يومي 15-16 نوفمبر 2022.
- ورشة محاكاة بالمدرسة الوطنية لتكوين ضباط الشرطة المساعدين ببنزرت يومي 17 و18 نوفمبر 2022.
- ورشة محاكاة بالمدرسة الوطنية للحرس الوطني والحماية المدنية بالشبيكة بالقيروان يومي 29 و30 نوفمبر 2022.
- ورشة محاكاة بالمدرسة الوطنية للحرس الوطني ببئر بورقبة يومي 6 و7 ديسمبر 2022.

ب. عرض لبعض القرارات التي اتخذتها المحاكم التونسية في مجال تطبيق العهد

42. جسدت بعض الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم بصنفيها العدلي والإداري إقرارا صريحا باعتماد تونس المعاهدات الدولية المصادق عليها (بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في منظومتها القانونية لتصبح جزءا منها وفيما يلي بعض الأحكام الصادرة في الغرض على سبيل الذكر لا الحصر:

✓ **القضية عدد 125153 (حكم صادر بتاريخ 21 جويلية 2019):** تمّ إقرار الحق في الانتماء إلى الوظيفة العمومية في ظروف عادلة وعدم التعرّض إلى التمييز المنصوص عليه بالمادة السادسة من العهد لفائدة عون متربص من سلك الديوانة منع من استكمال مرحلة التكوين بعد فوزه في المناظرة الوطنية بسبب إصابته بمرض مزمن تمّ اكتشافه بعد بداية التكوين في ظروف طارئة. وأقرت المحكمة الحق في التعويض عن الضررين المادي والمعنوي الناتجين عن هذا القرار.

✓ **القضية الاستعجالية عدد 7144774 (حكم صادر بتاريخ 11 جويلية 2020):** قرار استعجالي، تم بمقتضاه، إقرار، من جهة أولى، الحق في الدفن في أرض الوطن لمواطنة متوفية بالخارج، خلال جائحة كوفيد 19، بطلب من أقاربها باعتباره من الحقوق الثقافية، ومن جهة ثانية، إقرار حق الفرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية وبالتالي للحق في الصحة المكزّس بالمادة 12 من العهد، مع الاستئناس بأحكام المادة 4 من ذات العهد حول مبادئه العامة بتحقيق التزامات الدولة في مراعاة تطبيق تلك الحقوق حسب تطور الأوضاع الوبائية ومدى إمكانية العودة إلى الوطن من عدمها لجثة المتوفية دون تعريض العموم إلى مخاطر انتشار الوباء، في إطار موازنة ومفاضلة بين حقّين متنافسين في وضع استثنائي يقتضي من القاضي الإداري تغليب أحدهما على الآخر بشكل وقتي. وقد أقرت المحكمة تغليب الحق في السلامة الصحية العامة للمواطنين وتعليق الحق في الدفن في أرض الوطن بإرجاء جلب الجثمان إلى حين انقضاء الظروف الوبائي.

✓ **القضية الاستعجالية عدد 714512 (حكم صادر بتاريخ 09 نوفمبر 2020):** تمّ بمقتضاه إقرار الحق في العمل في ظروف لائقة وممارسة النشاط النقابي المنصوص عليه في الفصول 6 و7 و8 من العهد، وذلك في حالة عدم التزام الدولة بالإجراءات القانونية لتنفيذ اتفاقية مهنية خاصة بقطاع الصحة، المبرمة بين الحكومة والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، التي تمت المصادقة عليها بقرار وزاري نشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، دون أن يكون مصحوبا نصّ الاتفاقية، مثلما يقتضيه القانون لدخول الاتفاقيات حيز التنفيذ. واعتبارا لاستمرار هذه الوضعية قرابة سنة ونصف دون مبرر قانوني وارتهاان تمتّع الصحافيين بالحقوق التي أقرتها الاتفاقية بنشرها في الرائد الرسمي، أذنت المحكمة بإلزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها القانونية ونشر الاتفاقية المذكورة.

ت. فيما يتعلق بهيئة حقوق الإنسان:

43. تم اصدار قانونها الأساسي عدد 51 لسنة 2018 وانطلقت إجراءات تركيزها حيث تم فتح الترشيحات لعضوية مجلس الهيئة ونشر قائمة المترشحين بالرائد الرسمي بتاريخ 22 فيفري 2019. وتمت برمجة جلسة عامة انتخابية بالبرلمان ليومي 8 و9 جويلية 2021، لكن تم تأجيلها لأسباب متعلقة بجائحة كوفيد 19. ولم يتم التوصل لتركيز الهيئة اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اقتضتها تدابير ما بعد 25 جويلية 2021.

وتواصل الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية المحدثة منذ جوان 2008 والمصنفة "صنف ب" أداء مهامها.

44. ونص الفصل 6 و7 من قانون هيئة حقوق الانسان على أنها تتعهد بأية مسألة تتعلق باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات في كونيتها وشموليتها وترابطها وتكاملها طبقاً للمواثيق والإعلانات والمعاهدات الدولية المصادق عليها وترصد مدى أعمالها وتفعيلها على أرض الواقع وتجري التحقيقات اللازمة في كل ما تتوصل به من معطيات حول انتهاكات حقوق الإنسان مهما كانت طبيعتها ومصدرها. كما تتولى الهيئة إرساء نظام يقظة لمتابعة احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

45. وتقوم الهيئة، لأداء مهامها حسب الفصل 41، بإحداث لجان قارة، وتراعى في تشكيلها مختلف مجالات حقوق الإنسان، ومن بين لجانها نجلجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربية والتعليم ولجنة الحقوق البيئية والتنموية، كما يمكن للهيئة تكوين لجان أو فرق عمل أو الاستعانة بأي جهة أو بأي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص.

ث. القوانين التي تتعلق بالعهد والتي تمت المصادقة عليها

46. تضمنت ديباجة دستور 25 جويلية 2022 تكريسا للمبادئ الكونية لحقوق الانسان ولقيم التضامن والاحترام والتسامح. وإثر اعلان الفترة الاستثنائية في تونس في 25 جويلية 2021، تم بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021¹ اقرار سن المراسيم دون المساس بمكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بالمنظومة القانونية الوطنية والدولية. بما يقتضي على الابقاء على التوطئة والباين الاول والثاني من دستور 2014.

47. وأصدرت الدولة التونسية عددا من القوانين التي عززت منظومة حقوق الانسان نذكر منها:
- القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته
 - القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين،
 - القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة،
 - القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح
 - القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 يتعلق بالقانون الأساسي للميزانية،
 - القانون عدد 37 لسنة 2021 مؤرخ في 16 جويلية 2021 يتعلق بتنظيم العمل المنزلي...

كما تم اصدار:

- القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017 يتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد،
- القانون الأساسي عدد 47 لسنة 2018 مؤرخ في 7 أوت 2018 يتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة،
- القانون الأساسي عدد 60 لسنة 2019 مؤرخ في 9 جويلية 2019. والمتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

ج. مشروع قانون اللجوء:

1 أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021 مؤرخ في 22 سبتمبر 2021 يتعلق بتدابير استثنائية

48. صادقت الدولة التونسية على الاتفاقية الأممية للحماية الدولية وبروتوكولها الإضافي منذ سنة 1967 كما صادقت على اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي لسنة 1969 المتعلقة باللاجئين. وأبرمت تونس اتفاقيات ثنائية مع عديد الدول تخوّل لمواطني تلك الدول العمل بتونس والتمتع بجملة من الحقوق بما في ذلك التغطية الاجتماعية والإقامة والتنقل.
49. ويتم درس مطالب اللجوء من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وفق المعايير المضبوطة في الغرض.
50. ولقد تم العمل منذ فترة على اعداد مشروع قانون يتعلق باللجوء بصورة تشاركية ووفق المعايير الدولية ولا يزال هذا المشروع قيد الدرس.

ح. المحكمة الدستورية:

51. نص دستور 25 جويلية 2022، في بابه الخامس، على إحداث محكمة دستورية، وستتولى حال تركيزها، الرقابة على دستورية مشاريع القوانين بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو ثلاثين عضوا من أعضاء مجلس نواب الشعب أو نصف أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم. وتعتبر إتاحة إمكانية الطعن لثلاث جهات مختلفة توجه صريحا نحو توفير أكثر الضمانات لعدم صدور قوانين متعارضة مع أحكام الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها.
52. كما أنّ أحكامها ملزمة للجميع وعلى أنه، إذا قضت المحكمة بعدم دستورية قانون تم الطعن فيه عن طريق الدفع فإنه يتوقف العمل بالقانون في حدود ما قضت به.
53. ويتم منذ اصدار الدستور الجديد الانطلاق في إرساء مؤسسات الدولة بما فيها المحكمة الدستورية.

المحور الثاني: السياسة الجبائية (التوصية 15)

54. شرعت تونس، منذ سنة 2014، في إصلاح شامل للنظام الجبائي على مستوى التشريعات والإطار المؤسساتي. وتتمثل أبرز أهداف إصلاح المنظومة الجبائية في:
- تبسيط النظام الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية،
 - تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات وعلى الأفراد،
 - ضمان حياد الأداء وتدعيم الثقة لدى المطالبين بالأداء وتحسين علاقتهم مع الإدارة،
 - التصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية،
 - تعصير الإدارة وإعادة هيكلتها وتطوير وسائل عملها.
55. وللغرض، تم في إطار قوانين المالية الصادرة منذ 2017 إلى غاية 2023 سن عديد الإجراءات التي تهدف إلى تجسيد محاور برنامج إصلاح المنظومة الجبائية علاوة على قوانين أخرى ذات صبغة جبائية، كالقانون المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية الذي يهدف بالأساس إلى مراجعة الامتيازات الجبائية وترشيدها وإسنادها إلى مستحقيها وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.
56. وتشمل هذه الإجراءات خاصة:

أ. دعم العدالة الجبائية وتخفيف العبء الجبائي على الأفراد وذلك بالخصوص عبر:

- مراجعة جدول الضريبة على الدخل من خلال الترفيع في الشريحة الأولى المعفاة من 1.500 دينار إلى 5.000 دينار مع إعادة توزيع الشرائح الأخرى وتعديل نسب الضريبة المطبقة عليها لملاءمتها مع مستوى الدخل،

- مراجعة الطروحات بعنوان الحالة والأعباء العائلية من خلال الترفيه في الطروحات المخولة لرئيس العائلة ولأطفاله الأربع الأوائل في الكفالة، علاوة على الترفيه في الطروحات الإضافية بعنوان الأطفال من ذوي الإعاقة، وبمعنوان الوالدين في الكفالة مع ضبط سقف لطرح المصاريف المهنية بالنسبة إلى الأجراء محدد بـ2.000 دينار سنوياً،
- مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار قصد تلبية طلبات الشغل المتزايدة،
- مراجعة نسب الأداء على القيمة المضافة ومراجعة نظام المعلوم على الاستهلاك: ويهدف تبسيط منظومة الأداء على القيمة المضافة، تمّ التقليل في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة من 3 نسب (7 % و 13 % و 19 %) إلى نسبتين (نسبة مخفضة ونسبة القانون العام) وذلك بالحذف التدريجي لقائمة المنتجات والخدمات المعنية بنسبة 13 % وتم بالتالي، إخضاع للأداء على القيمة المضافة بنسبة 19 % الخدمات المسداة من قبل بعض أصحاب المهن الحرة.

ب. ترشيد الامتيازات الجبائية:

- ترشيد الامتيازات الجبائية وحصرها في المجالات ذات الأولوية الوطنية كالانتمية الجهوية وقطاع الفلاحة والصيد البحري والقطاعات التي تساهم في تطوير التكنولوجيا أو التحكم فيها والاستثمارات في التجديد والباعثين الشبان،
- دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي وذلك بالخصوص بواسطة:
 - تحسين رقمنة الإدارة وتمكينها من تطوير قاعدة بياناتها ودعم الشفافية الجبائية عبر إرساء منصة إلكترونية توضع للغرض يتم من خلالها إعداد شهادات الخصم من المورد بعنوان الأداء مع اعتماد المرحلية في تطبيق الإجراء،
 - تشجيع الأشخاص الناشطين في القطاع الموازي على الانخراط في الاقتصاد المنظم وذلك من خلال ملائمة النظام الجبائي للمبادر الذاتي مع التشريع الجبائي الجاري به العمل في اتجاه منحهم نظاماً جبائياً ونظام ضمان اجتماعي مبسط يعتمد على دفع مساهمة واحدة تشمل الضرائب والمساهمات الاجتماعية،
 - مقاومة التهرب الجبائي وتحسين تحصيل المداخل الجبائية.

57. وفي إطار مواكبة التطورات العالمية في مجال السياسة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي ودعم الشفافية والتصدي للممارسات الضريبية اللامشروعة، صادقت تونس على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 وذلك بمقتضى المرسوم عدد 12 لسنة 2023 والأمر عدد 225 لسنة 2023 المؤرخين في 10 مارس 2023. وستساعد هذه الاتفاقية الدولة على المحافظة على مواردها الجبائية والتصدي للتهرب الضريبي التي تتم عن طريق تحويل المداخل والأرباح إلى الخارج بما يترتب عليه حرمان الدولة من حقها في توظيف الضريبة على هذه المداخل والأرباح.

المحور الثالث: مكافحة الفساد (التوصية 17)

- 58. أصدرت هيئة مكافحة الفساد أول تقرير نشاط أصدرته الهيئة كان متعلق بسنة 2016، ويمثل تقرير النشاط لسنة 2018 آخر تقرير صادر عن الهيئة وهو منشور للعموم.
- 59. وتولت الهيئة إعداد أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تغطي الفترة 2016-2020 وتم نشرها في ديسمبر 2016. وفي إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجية، قامت الهيئة بوضع خطط عمل تمتد كل واحدة لسنتين.

60. وفي نفس السياق المتعلق بمكافحة الفساد، أصدرت محكمة المحاسبات ملخصاً تنفيذياً بعنوان "الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد"، تضمن توصيات (مصنفة حسب المحاور) لتطوير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، وتم نشره على موقع المحكمة منذ فيفري 2021.

61. وللتذكير، فقد صدر الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المتعلق بخلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها وتم تركيزها في معظم الوزارات. وتتمثل مهامها أساساً في السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد والمساهمة في وضع البرامج والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وخطط العمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها. كما تتعهد بحالات التبليغ ومتابعتها ومتابعة ملفات الفساد فيما اتخذ في شأنها ومآلها والإحصائيات حولها، سواء تلك التي هي محل تدقيق أو موضوع مهمة رقابية.

المحور الرابع: اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف (التوصية 19)

62. تراعي تونس الالتزامات الواردة بعدد من مواد العهد في إطار التفاوض على اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف وعند تنفيذها، وبخاصة الالتزامات المتصلة بالحق في العمل (المادة 6 من العهد)، والحق في مستوى معيشي لائق (المادة 11)، والحق في الصحة (المادة 12).

63. وسعت تونس، إلى مراعاة قواعد المنظمة العالمية للتجارة بهدف ضمان الأمن الغذائي، من خلال:

- اعتماد قرار خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر للمنظمة في جوان 2022 حول الاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات الأمن الغذائي، وذلك من خلال اتخاذ برنامج العمل حول الأمن الغذائي بالمنظمة العالمية للتجارة، وذلك منذ نوفمبر 2022.
- اعتماد إعفاء مؤقت من بعض أحكام اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتمكين الدول النامية من إنتاج اللقاحات لمكافحة جائحة الكوفيد 19 والجوائح المستقبلية والعمل على توسيع هذا الإعفاء ليشمل العلاجات والتشخيص بالإضافة إلى اللقاحات.

64. تسعى تونس دوماً خلال مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة إلى الدفاع عن إرساء قواعد عادلة ومنصفة للبلدان النامية عبر إقرار عديد الآليات منها على سبيل الذكر دعم الفلاحين من ذوي الموارد المحدودة وآلية وقاية خاصة من الواردات (mécanismes de sauvegarde spéciale).

65. كما عبرت تونس عن استعدادها للالتزام "بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" المصادق عليها من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب قراره عدد 4/17 المؤرخ في 16 جوان 2011. وفي هذا الإطار، شاركت تونس في منتدى الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الملتئم بجنيف موفى شهر نوفمبر 2022.

66. وفي هذا الإطار تقوم تونس بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) باعتماد مقاربة تشاركية في الإعداد للانضمام للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وذلك من خلال تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مختلف الأطراف المتدخلة من وزارات وهيئات عمومية مستقلة ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى ممثلين عن المجتمع الأكاديمي والخبراء والمؤسسات الإعلامية. وتعمل مصالح رئاسة الحكومة على الانتهاء من إجراءات تركيز نظام قيادة للمشروع يقوم على النجاعة والريادة وذلك للانطلاق في مراحل التشاور والتفكير في ركائز وأهداف ومؤشرات الخطة الوطنية في مجال الأعمال وحقوق الإنسان. وقد تم الإعلان عن الانطلاق في مسار إعداد هذه الخطة في موفى شهر جويلية 2023 تحت إشراف السيدة رئيسة الحكومة وبحضور جميع الأطراف المتدخلة.

67. كما عبّرت عدّة مؤسسات تونسية في القطاع العام والخاص عن استعدادها التام للانخراط في هذه المبادرة الأممية وعن قناعتها الراسخة بضرورة احترام المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تحسين الإنتاج داخل المؤسسة وفي تيسير ولوجها إلى الأسواق الخارجيّة.

المحور الخامس: عدم التمييز (التوصية 21)

68. نصّ الفصل 23 من الدستور على أن المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون دون أيّ تمييز.

69. وللتذكير، فقد صادقت تونس على جل الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان والتي تكرس صراحة مناهضة جميع أشكال التمييز سواء كان مباشرا أو غير مباشر إيمانا بشمولية منظومة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

70. ورغم عدم وجود تعريف خاصّ بالتمييز غير المباشر في المنظومة القانونية التونسية إلا أن إقرار حق الفرد في حمايته من التمييز وضمن الانتصاف القضائي لا يتطلب وجود نص قانوني أو تشريعي يعرفه أو يجرمه، فالمنظومة القانونية الحالية القائمة توفر حماية كافية ضد مختلف أشكال التمييز سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة اعتبار لإطلاقه العبارات المستعملة في القانون وللعبارة الشمولية للدستور في اقراره حماية ضد كل أشكال التمييز.

71. ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والذي يعتبر من أهم الآليات التشريعية لملائمة المنظومة التشريعية مع الملامح الكبرى لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تقاطعها مع حقوق الإنسان ومن أهم مبادئ المساواة وعدم التمييز فضلا على أنه بدراسة القانون المذكور يستخلص بكونه يقدم تعريفا شاملا للتمييز العنصري يتلاءم مع الواقع ومع أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

المحور السادس: أوجه التفاوت بين المناطق (التوصية 23)

72. عرف الوضع في الجهات تفاوتاً في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي الاستفادة من الخدمات الأساسية وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والتشغيل وظروف العيش والصحة والتعليم والنقل.

73. بلغت الاستثمارات الجمالية المنجزة على المستوى الجهوي خلال الفترة 2016-2021 حوالي 55341 مليون دينار منها العمومية 17603 مليون دينار من جملة 28339 مليون دينار تم برمجتها خلال نفس الفترة وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 62% و37738 مليون دينار من جملة 45121 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 84%.

74. من أهم المشاريع المنجزة ذات البعد الوطني لتطوير البنية الأساسية:

- دخول محطة تحلية مياه البحر بجربة حيز الاستغلال بطاقة 50 ألف م³/اليوم.
- انطلاق مشاريع تحلية مياه البحر بطاقة إنتاج جمالية تفوق 200 ألف م³/اليوم (قابس، سوسة، صفاقس).
- الانطلاق في إنجاز محوري جلب المياه بكل من باجة وبنزرت لتزويد حوالي 240 ألف ساكن.
- تزويد 676 مدرسة من جملة 859 مبرمجة وإنجاز مشاريع صرف صحي لفائدة 584 مدرسة من 892 مبرمجة.
- ربط 574 ألف حريفا بالوسط الحضري والريفي بالشبكة الكهربائية مقابل 550 ألف مبرمجة.
- الانتهاء من إنجاز محطة إنتاج الكهرباء بالمرناقية والقسط 1 من محطة رادس.
- الانطلاق في إنجاز مشروع تزويد ولاية سيدي بوزيد بالغاز الطبيعي خلال شهر جويلية 2018 بكلفة تقدر بـ 40 م د.

- وفي قطاع الماء بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب، نهاية سنة 2020 ما يقارب 98.4%
- وفي مجال الكهرباء والغاز، فقد تمثلت أهم الإنجازات خلال كامل الفترة 2016-2020 في ربط 574 ألف حريف بالوسط الحضري والريفي بالشبكة الكهربائية مقابل 550 ألف مبرمجة وتركيز عدادات إلكترونية ذات تقنيات متطورة لدى بعض حرفاء الجهد العالي والمتوسط والجهد المنخفض في استعمالات الري وتأهيل شبكات التوزيع في المناطق الحساسة وذلك بتحسين الخدمة المسداة للحريف لتفادي انقطاع التيار الكهربائي وربط ما يقارب 180 ألف حريف منزلي بشبكة الغاز مقابل 300 ألف مبرمجة. والشروع في تزويد معتمدية سبيطلة من ولاية القصرين بالغاز الطبيعي.
- 75. ومن أهم المشاريع المنجزة ذات البعد الجهوي والمحلي لتطوير البنية الأساسية:
 - مواصلة تنفيذ الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية وذلك باستكمال 81 مشروع (114 حي) موزعة على كافة ولايات الجمهورية خلال المخطط (2016-2020)
 - المصادقة على إضافة 28 مشروع جديد (35 حي) ضمن البرنامج كما تم إقرار جيل ثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.
 - إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الذي يساهم في الإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر والنهوض بالتنمية البشرية خاصة بالمناطق ذات الأولوية والمناطق الحدودية والجبلية غير المشمولة بأي برنامج سكني، حيث انتفعت 6100 عائلة بهذا البرنامج إلى حدود نهاية 2021.
 - تهذيب بعض الأحياء الشعبية والحد من انتشار البناء الفوضوي خاصة قرب المناطق الصناعية المحدث (كالبكري من ولاية أريانة والفجة من ولاية منوبة) وذلك بإحداث أحياء سكنية جديدة منظمة وربطها بمختلف الشبكات العمومية.
 - مواصلة أشغال توسعة وتهذيب وتأهيل محطات التطهير المتقدمة، من أهمها مواصلة برنامج توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير.
- 76. وفي إطار البرنامج الجهوي للتنمية، تم:
 - إنجاز قرابة 1874 كلم من الطرقات والمسالك،
 - تزويد قرابة 51 ألف عائلة بالماء الصالح للشرب بالمناطق الحضرية والريفية،
 - توفير الإنارة المنزلية لفائدة 2077 عائلة،
 - تحسين 8 آلاف مسكن لفائدة العائلات المعوزة وذوي الدخل المحدود،
 - إعانة حوالي 12 ألف شاب لبعث مشاريع جديدة أو تكملة لتغطية الخطة التمويلية للمشروع أو المساهمة في رأس مال المشاريع المنجزة،
- 77. وضمن برنامج التنمية المندمجة، تم:
 - إنجاز 3784 مشروعا فرديا مكنت من توفير 8531 موطن شغل منها 928 لفائدة حاملي الشهادات العليا،
 - الانتهاء من تكوين 4933 منتفع من جملة 7624 مبرمجة في مجالات مختلفة أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة،
 - ارتفاع عدد العناصر الجماعية المنجزة أو التي بصدد الإنجاز إلى 979 عنصر من جملة 981 عنصر مبرمج وتتمثل في 291 عنصر في البنية الأساسية المنتجة و527 عنصر في البنية الأساسية و161 عنصر في التجهيزات الجماعية.

رسم بياني به مؤشر التنمية الجهوية سنة 2015 وسنة 2018 و سنة 2021 في ال 24 ولاية

78. رغم الإنجازات والنتائج التي تم تحقيقها لتحسين ظروف العيش بمختلف الجهات، إلا أنها لم تمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لا سيما الحد من النقائص وتقليص التفاوت بين الجهات وداخل الجهة الواحدة وتحسين الظروف المعيشية لمتساكنيها وهو ما بينه مؤشر التنمية الجهوية وهو مؤشر مركبي يغطي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، يتم حسابه على أساس البيانات التي تحتوي على ما يقارب من 100 متغير تم تجميعها من مصادر مختلفة والتي تمت معالجتها باستخدام تقنيات إحصائية للحصول أخيراً على 35 متغيراً مجمعة في أربعة مجالات متطلبات الرفاه، الواقع الاجتماعي والديمقراطي، رأس المال البشري، سوق الشغل.

وتم استعماله في توزيع اعتمادات المخطط التنمية 2016-2020 وذلك بتطبيق مبدأ التمييز الإيجابي للمناطق الأقل نمواً والذي تم إقراره ضمن دستور 2014 كإجراء خصوصي يهدف إلى إدخال المزيد من العدالة والشفافية.

79. ويبين الجدول التالي تطور المؤشر من سنة 2015 إلى سنة 2021:

مؤشر التنمية الجهوية : المعدل الوطني سنة 2015 يساوي 0,502 % أعلى مؤشر يساوي 0,628 % أدنى مؤشر يساوي 0,402 % والفارق بين أعلى وأدنى مؤشر يساوي 23 %

مؤشر التنمية الجهوية : المعدل الوطني سنة 2018 يساوي 0,484 % أعلى مؤشر يساوي 0,593 % أدنى مؤشر يساوي 0,389 % والفارق بين أعلى وأدنى مؤشر يساوي 20 %

مؤشر التنمية الجهوية : المعدل الوطني سنة 2018 يساوي 0,462 % أعلى مؤشر يساوي 0,578 % أدنى مؤشر يساوي 0,359 % والفارق بين أعلى وأدنى مؤشر يساوي 22 %

80. أكد مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2021 تواصل اختلال التوازن بين الجهات، حيث جاءت الولايات الداخلية في آخر الترتيب بالنظر لجملة المؤشرات المعتمدة. وقد شهد المؤشر تراجعاً ملحوظاً سنة 2021 مقارنة بسنة 2018. حيث انخفض أن المعدل الوطني من 0,484 سنة 2018 إلى 0,462 سنة 2021 كما شهد الفارق بين أعلى وأدنى مؤشر ارتفاعاً. كما أنه لم يقع تحقيق الهدف المتعلق بتقليص الفارق بين أعلى وأدنى مؤشر للتنمية الجهوية بنسبة 30 % الذي تم تحديده في إطار المخطط 2016-2020 حيث لم يتم تحقيق سوى نسبة 3 %.

81. وبالرغم من الاستقرار النسبي في ترتيب الولايات التي تحتل المراتب الأولى والأخيرة، فقد سجلت جميع الولايات تراجعاً في مؤشر التنمية الجهوية وعلى سبيل المثال القصيرين (7.8-٪) وقبلي (7.7-٪) وباجة (7.3-٪) وتوزر (7.1-٪).

ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل داخلية وخارجية كان لها آثار سلبية رغم الجهود التي بذلتها الدولة على مستوى تطوير البنى التحتية الأساسية وتوفير المعدات وتحسين الخدمات الصحية في إطار مواجهة أزمة كوفيد 19.

82. بالنسبة للنتائج الداخلي الخام بين الجهات: بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 7943 ديناراً على المستوى الوطني ووافقت منطقتي تونس الكبرى (11780 ديناراً) ومنطقة الوسط الشرقي (7952 ديناراً) المعدل الوطني بينما لم يتجاوز نصيب الفرد المعدل الوطني في الجنوب الشرقي (6797 ديناراً)، والجنوب الغربي (6507 ديناراً)، وفي الشمال الغربي (5503 ديناراً)، والوسط الغربي (4472 ديناراً).

83. وفي مقارنة معدل الفقر بالجهات بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فقد حضي الساحل الشرقي لتونس بالنصيب الأعلى ومعدل الفقر الأكثر انخفاضاً نظراً لتركز النشاط الإنتاجي فيه؛ على العكس من ذلك، فإن المناطق الداخلية هي في الغالب مناطق فلاحية والأكثر فقراً كما يبينه الرسم البياني الآتي:

Pib/habitant en dt en 2016 et taux de pauvreté par région en pourcentage ;

- pib par habitant en 2016 en dt a grand tunis est 11780 d et le taux de pauvreté en 2015 et 5.3%
- pib par habitant en 2016 en dt a centre –est est 7952 d et le taux de pauvreté en 2015 et 11.5%
- pib par habitant en 2016 en dt a nord –est est 7641 d et le taux de pauvreté en 2015 et 11.6%
- pib par habitant en 2016 en dt a sud –est est 6797 d et le taux de pauvreté en 2015 et 18.6%
- pib par habitant en 2016 en dt a sud –ouest et 6507 d et le taux de pauvreté en 2015 et 17.6%
- pib par habitant en 2016 en dt a nord –ouest et 5503 d et le taux de pauvreté en 2015 et 28.4%
- pib par habitant en 2016 en dt a centre –ouest et 4472 d et le taux de pauvreté en 2015 et 30.8%

84. بالنسبة لقطاع تكنولوجيا الاتصال، فقد تم تدعيم تعميم التغطية وفق الجدول التالي:

التغطية بالشبكة الجيل الثالث حسب المتساكنين : سنة 2016 : 96.2 % سنة 2022 : 99.78 %

التغطية بالشبكة الجيل الرابع حسب المتساكنين : سنة 2016 : 78.8 % سنة 2022 : 98.71 %

التغطية بالهاتف الجوال حسب المتساكنين: سنة 2016 : 126.3 % سنة 2022 : 134.7 %

الأنترنات عبر الهاتف الجوال حسب الأسر : سنة 2016 : 76.4 % سنة 2022 : 89.3 %

الهاتف القار حسب الأسر : سنة 2016 : 44.6 % سنة 2022 : 51.3 %

85. أما بالنسبة لفك العزلة وتدعيم خدمات النقل والتنقل بالجهات الداخلية فتتمثل أهم الإنجازات في:

- مواصلة إنجاز تأهيل الخط الحديدي تونس القصيرين: 10 مليون دينار
- تجديد وتعصير السكة الحديدية بين المدن: 64 مليون دينار
- استثمارات جميلة لبناء وتهيئة وتوسعة مراكز فحص فني ومحطات نقل بري في مختلف الولايات: 26 مليون دينار
- تجديد وتطوير الأسطول للشركات الوطنية والجهوية للنقل البري: حوالي 393 مليون دينار
- تجديد وتطوير أسطول نقل الأشخاص (تاكسي، لواج، نقل ريفي، شركات النقل الجماعي الخاصة): 832 مليون دينار.
- 86. عملت وزارة التجهيز والإسكان في إطار مشمولاتها على إرساء تنمية مستدامة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وذلك من خلال:
- برامج فك عزلة المناطق الداخلية عبر شبكة مسالك ريفية لفتح الطرقات للمواطنين وتمكينهم من الوصول إلى البنية الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية مما يساهم في الحد من شبه الانقطاع عن الدراسة وتحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية وتحقيق الاندماج الاقتصادي.
- شبكة من الطرقات تمتد على حوالي 20 ألف كلم من الطرقات المرقمة منها 84 % معبدة وشبكة من المسالك الريفية بطول 58.3 ألف كلم من بينها 45 % معبدة إلى حدود 31 ديسمبر 2022. علماً وأن سنة 2021 شهدت انطلاق الجزء الأول من برنامج تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية من جملة 24 (ولايات الجمهورية).
- 87. وتسعى وزارة التجهيز والإسكان إلى تحقيق المؤشرات والأهداف الكمية في أفق 2035 على النحو التالي: جدول المشاريع : الطرقات السيارة الطول الحالي (كلم : 671 : 2035 : 1325
- المشاريع : الطرقات السريعة الطول الحالي (كلم : 700 : 2035 : 2000

- المشاريع : طرقات مهيكلة للمدن الكبرى الطول الحالي (كلم : 870 الطول إلى أفق سنة 2035 : 1800
- المشاريع : تهيئة وتطوير شبكة الطرقات (بعرض > 7متر) الطول الحالي (كلم : 11000 الطول إلى أفق سنة 2035 : 20000
- المشاريع : تدعيم شبكة الطرقات (بالخرسانة الاسفلتية) الطول الحالي (كلم : 7850 الطول إلى أفق سنة 2035 : 14000
- المشاريع : المسالك الريفية الطول الحالي (كلم : 26000 الطول إلى أفق سنة 2035 : 30000
88. ولتحقيق ذلك، تعتمد استراتيجية وزارة التجهيز والإسكان على المحاور الأساسية التالية:
- الربط الجيد عبر تسهيل وصول مستعملي الطريق إلى شبكة الطرقات الأساسية وتسهيل وصول جميع مستعملي الطريق في جميع الأقاليم وفي غضون أقل من 60 كلم إلى طريق سيارة أو طريق سريعة.
 - الحد من عزلة المناطق الريفية
 - انشاء الطرقات السريعة تربط بين المدن الداخلية والمراكز الاقتصادية الرئيسية على الشريط الساحلي
 - تهيئة المسالك الريفية لفك عزلة التجمعات السكنية المتفرقة
 - الحرص على الصيانة الدورية لشبكة الطرقات في جميع أنحاء الجمهورية.

المحور السابع: التمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (التوصية 25)

89. تخضع المجلة الجزائية للمراجعة من قبل لجنة محدثة للغرض بوزارة العدل، ولم تقدم تقريرها النهائي بعد. وفيما يخض تطبيق الفصل 230 من المجلة الجزائية، فيجدر التأكيد على أنّ العرض على الفحص الطبي، وفقاً للفصل المذكور، يبقى اختيارياً بالنسبة للمظنون فيه، ولا يتم إلا برضاه، ولا يفقده قبوله الخضوع للفحص أمام باحث البداية، الحق في الرجوع عنه عند مثوله أمام الطبيب الذي تحتم عليه مجلة الأخلاقيات الطبية احترام إرادة الشخص. ويتم كامل الإجراء وجوباً تحت إشراف النيابة العمومية وبالتنسيق المتواصل معها.
90. وتذكر تونس بتصويتها لفائدة قرار مجلس حقوق الإنسان لسنة 2019، المتعلق بتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بمناهضة التمييز والحماية من العنف على أساس الميل الجنسي. وقد قام الخبير المستقل بزيارة عمل إلى تونس في الفترة الممتدة من 8 إلى 18 جوان 2021 وقدم تقريره في الغرض وذلك في إطار الدعوة المفتوحة التي وجهتها تونس للإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان منذ سنة 2011.
91. وفيما يتعلق بتوفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون على ضرورة احترام تنوع الميول الجنسية والهويات الجنسية، يتعامل موظفو إنفاذ القانون مع جميع المواطنين في إطار القانون ودون تمييز أو استهداف، خاصة وأن التشريع الوطني يكرس ويضمن الحقوق والحريات واحترام الحزمة الجسدية، ومنها حق كل فرد في الحماية من جميع أشكال الوصم والتمييز والعنف.

المحور الثامن: المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل (التوصية 27)

92. تسعى تونس إلى تدعيم ملائمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الدستور² ومع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقامت بعدد الإنجازات التي تصب في هذا المسار مثل اصدار العديد من القوانين الجديدة التي تكرس تدعيما لحقوق النساء (انظر الفقرتان 46 و 47 من هذا التقرير). فضلا على وضع العديد من البرامج والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية واهمها الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي التي ترجمت لبرامج قطاعية (انظر التقرير الوطني الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW/C/TUN/7 (الفقرات 44 - 45) والتقرير الوطني في إطار الاستعراض الدوري الشامل A/HRC/WG.6/41/TUN/1 (الفقرات 125-139))

93. وتم إحداث لجنة وطنية لملاءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان مع أحكام الدستور ومع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها برئاسة الحكومة وذلك بمقتضى الأمر الحكومي المؤرخ في 24 ديسمبر 2019. ولقد وضعت اللجنة خارطة للنصوص التمييزية والتي تتطلب الملاءمة بما في ذلك الاحكام الخاصة بحقوق المرأة.

94. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ تركيز اللجان البرلمانية صلب مجلس نواب الشعب المنتخب في دورتيه ديسمبر 2022- جانفي 2023 حيث سيتم العمل على تدعيم العمل التشريعي وفق التزامات الدولة.

95. كما نشير في هذا الصدد إلى أن الدولة التونسية ناقشت تقريرها الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في شهر فيفري 2023 وسيتم العمل على وضع خطة متابعة التوصيات بما فيها ذات الطابع التشريعي.

المحور التاسع: الحق في العمل (التوصية 29)

أ. التدابير لتدعيم تشغيل النساء من الفئات الهشة:

96. في إطار تدعيم حق المرأة في العمل في ظروف لائقة ولوجها لسوق الشغل، تولت الوزارة المكلفة بالمرأة بـ:

❖ وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" 2016 – 2020 بهدف التقليل من نسبة البطالة لدى النساء والفتيات ذوات المستوى العلمي الضعيف والمتوسط أو الحاملات للشهادات العليا وتنمية قدراتهن ومهاراتهن وتيسير مرورهن من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل ونفاذهن إلى الأسواق. وقد مكن من إحداث 4463 مشروع نسائي باعتمادات جمالية تقدر بـ 40 مليون دينار.

وبناء على تقييم المنجز، تمّ الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" منذ مارس 2022، بهدف دعم النساء والفتيات للانخراط في مجال الاستثمار الاقتصادي ذات القدرة التشغيلية العالية أو القيمة المضافة المرتفعة وخلق شريحة من رائدات في عالم الأعمال، وتمّ إلى حدود ماي 2023 تمويل 2043 مشروع متناهي وصغير ومتوسط باعتمادات جمالية تقدر بـ 20 مليون دينار.

² الفصل 23 – المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون دون أيّ تمييز.

الفصل 51 – تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة.

❖ منذ سنة 2020، تمّ إحداث ودعم 32 مجمع تنموي نسائي في المناطق الريفية لفائدة 907 منخرطة وباعتمادات مالية تقدر بـ 1.340 مليون دينار، بهدف دعم التشغيل الذاتي لفائدة النساء والفتيات في الوسط الريفي وتطوير مهارتهنّ ومرافقتهنّ وتوفير وسائل الإنتاج ومساندتهنّ للانتقال من ظروف العمل غير المهيكّل إلى العمل المهيكّل وإدماجهنّ في كامل مسار الإنتاج من حلقة الحصول على المواد الأولية إلى تسويق المنتج وأيضا العمل على ترويج منتوجاتهنّ بالمساحات التجارية الكبرى في إطار اتفاقيات شراكة.

❖ تنفيذ برنامج "التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة" يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر والحدّ من الانقطاع عن الدراسة والتسرب المدرسي وتقليص مستوى الفقر لديها عبر توفير المرافقة والمتابعة قبل وبعد احداث المشروع. وقد تمّ احداث 2250 مورد رزق لفائدة الأسر ذات الوضعيات الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023 باعتمادات جمالية تقدر بـ 13.525 مليون دينار،

❖ تنفيذ مشروع التمكين الاقتصادي لفائدة أمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي والفتيات المنقطعات عن الدراسة في المناطق الريفية (2017- 2023) بهدف تمكينهنّ اقتصاديا واجتماعيا ودفع الحركة الاقتصادية خاصة بالمناطق ذات الأولوية. وقد تمّ توزيع 916 مورد رزق لأمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي باعتمادات تقدر بـ 3.6 مليون دينار.

❖ تركيز البرنامج الوطني "صامدة" لتمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي باعتمادات تقدر بـ 1 مليون دينار، من خلال توفير موارد رزق تساعدنّ على تطوير قدراتهنّ المالية ودعم استقلاليتنّ المالية والرفع من فرص تشغيليتهنّ وإدماجهنّ في سوق الشغل ووقايتنّ من مختلف مظاهر الهشاشة.

❖ مشروع "العمل اللائق للشباب والمرأة" (EDJEF) انطلق تنفيذه خلال سنة 2018 بولايات القيروان وزغوان وتونس ومنوبة بالتعاون مع مكتب العمل الدولي. ويهدف إلى إحداث مواطن الشغل وإمكانية تشغيل الشباب والمرأة من خلال تطوير سلاسل القيمة وتنمية روح المبادرة وتحسين الخدمات العمومية للتشغيل ودعم التدريب المهني لتدعيم تشغيلية الشباب، وخاصة منهم الشباب الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم. وقد تمكن 79 شاب وشابة من احداث وتمويل مشاريعهم بقيمة 600 ألف دينار في قطاع الصناعات التقليدية ذات العلاقة بالإكساء بمنوبة وفي قطاع السياحة البديلة بالقيروان وزغوان بطاقة تشغيلية تقدر بـ 160 موطن شغل.

❖ مشروع "دعم المرأة الريفية في ريادة الأعمال" انطلق تنفيذه خلال سنة 2019 بكل من ولايتي نابل و صفاقس بالتعاون مع مكتب العمل الدولي. ويهدف إلى الرفع من عدد الباعثات لمشاريعهنّ في الوسط الريفي ومن مستوى الدخل المحقق من خلال مبادرات جهوية بالوسط الريفي هذا وقد تمتعت 300 امرأة بكل من ولايتي صفاقس ونابل بتكوين في مجال ريادة الأعمال والمهارات الحياتية واختيرت 200 امرأة بمعدل 100 إمراه بكل من ولايتي صفاقس ونابل للقيام بتكوين معمق في مجال ريادة الأعمال قصد الشروع في اعداد مخططات اعمال لمشاريعهنّ.

ب. مكافحة التفرقة المهنية وتحديد الأجور

97. فيما يتعلق بالمساواة في الأجور وإضافة إلى ما يقره الدستور والتشريع الجاري بها العمل، صادقت تونس على كل الاتفاقيات الدولية المكرسة للمساواة ومنها اتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 100 المتعلقة بالمساواة في الأجر للعمل بنفس القيمة. وتم إقرار مبدا عدم التمييز في العمل الذي يشمل المساواة في الاجر بين الجنسين على نفس العمل. كما تضمنت الاتفاقية المشتركة الإطارية أحكاماً تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والترسيم والأجر. ونص

الفصل 6 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة على أن "تتخذ الدولة كل التدابير اللازمة للقضاء على كل الممارسات التمييزية ضد المرأة خاصة على مستوى الأجر ...".

98. وعند القيام بزيارات التفقد إلى المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص، يقوم متفقّدو الشغل بالتحقق من الصفة المهنية لكل عملة المؤسسة والأجرة والمنح المقابلة لها بالنسبة للجنسين نساء ورجالاً حسب الأقدمية الفعلية لضمان عدم التمييز داخل المؤسسة. وعند معاينة خروقات لقانون الشغل يتولى أعوان التفقدية تحرير محاضر وعرضها على المحكمة للبت في قضايا انتهاك حقوق العمال، كما يمثل عدم خلاص العامل سواء كان امرأة أو رجلاً الأجر القانوني المعتمد جريمة يعاقب عليها القانون.

99. أما في القطاع العام، فإن النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية يضمن المساواة بين المرأة والرجل في الأجر إذ يكرس الفصل 13 من هذا النظام حق الموظف في مرتب بعد إنجاز العمل والعديد من الامتيازات الأخرى دون أية اعتبارات مرتبطة.

ت. تمثيلية النساء في وظائف صنع القرار

100. يبلغ عدد النساء في الحكومة الحالية 07 نساء بوجود 07 وزيرات (مقابل 15 وزير و01 كاتب دولة) من بين 23 عضو (ة) حكومة مع الإشارة إلى اضطلاع امرأة لأول مرة برئاسة الحكومة التونسية (أكتوبر 2021- جويلية 2023) واضطلاع امرأة بمهام كاتبة عامة للحكومة (2021-2022) وتواتر وجود نساء قاضيات على رأس وزارة العدل ووجود نساء في وزارات تقنية مثل المالية والتجهيز والإسكان والتجارة والبيئة ...

101. وتمثل المرأة في الوظيفة العمومية نسبة 37 % وتبلغ هذه النسبة 46 % إذا لم يتم احتساب الأسلاك النشيطة العاملة بوزارتي الداخلية ووزارة الدفاع. كما تمثل نسبة النساء المتحصلات على خطط وظيفية 35.8 % من مجموع الموظفين المكلفين بالخطط الوظيفية تتوزع كالتالي (إحصائيات 2020)

- 25 % في خطة مدير عام،

- 30.1 % في خطة مدير،

- 33.8 % في خطة كاهية مدير،

- 40.2 % في خطة رئيس مصلحة.

102. يجدر التذكير بالخطة الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي التي خصصت محورا خاصا بتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية وإدارة الشأن العام وبالخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1315 حول المرأة والأمن والسلام التي تتضمن بابا خاصا بمشاركة النساء في الحياة السياسية وفي إدارة الشأن العام من أجل الحفاظ على السلام وحل النزاعات والتصدي للإرهاب.

103. كما أصدر رئيس الحكومة المنشور عدد 31 لسنة 2018 والذي ينصّ على اعتماد مبدأ التنافس في التعيينات وفي الوظائف العليا. وقد تدعم هذا التمشي من خلال إصدار منشور ثان عن رئيس الحكومة سنة 2019 ينص على وجوب اقتراح امرأة ورجل لكل منصب في الحكومة أو تسمية في خطة وظيفية أو موقع قرار.

104. تم بناء على هذه الأطر التنظيمية، وضع مؤشرات علمية عبر إنجاز دراسات منها الدراسة حول "المرأة في مواقع القرار في الوظيفة العمومية" التي انجزتها رئاسة الحكومة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والدراسات التي ينجزها الكريديف الذي أحدث أيضا آليات عملية في المجال من أهمها نذكر:

- آلية رصد ومتابعة حول "التونسيات في مواقع المسؤولية الادارية في القطاع العام
- اللجنة الوطنية لدعم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في إدارة الشأن المحلي.

المحور العاشر: البطالة (التوصية 31)

105. ارتفعت نسبة البطالة بـ 0.9 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى الثلاثي الأول من سنة 2023 وفق بيانات المعهد الوطني للإحصاء وهو ما يبينه الجدول التالي:

2016 : ذكور : 12.4 - الاناث: 23.5 - المجموع: 15.6
2017 : ذكور : 12.4 - الاناث: 22.6 - المجموع: 15,3
2018 : ذكور : 12.5 - الاناث: 22.7 - المجموع: 15.4
2019 : ذكور : 12.3 - الاناث: 22.4 - المجموع: 15.3
2020 : ذكور : 15.2 - الاناث: 25 - المجموع: 18
2021 : ذكور : 15.4 - الاناث: 23.6 - المجموع: 17.9
2022 : ذكور : 13.1 - الاناث: 20.5 - المجموع: 15.3

- الثلاثية الأولى 2023 : 13,9

الثلاثية الأولى 2023 : 21.2

- الثلاثية الأولى 2023 : 13,9

أ. التشغيل ودفع المبادرة الخاصة:

106. تم تعزيز المنظومة التشريعية والترتيبية الخاصة بالتشغيل والمبادرة الخاصة والتكوين المهني قصد استهداف جميع الفئات وخاصة منها الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الأقل نموا وذلك من خلال الفصول 13 و 18 و 46 و 54 بالدستور³.

107. وللغرض، تم إصدار العديد من النصوص التشريعية والترتيبية وأهمها:

- القانون عدد 30 لسنة 2020 مؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي،
- المرسوم عدد 33 لسنة 2020 مؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بنظام المبادر الذاتي والذي تم تنقيحه بمقتضى قانون المالية لسنة 2023. وهو يهدف إلى تشجيع الناشطين في الاقتصاد الموازي على الانخراط في النظام الجبائي ومنظومة الضمان الاجتماعي

³ الفصل 13 "تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وعلى تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد."

الفصل 18 "على الدولة توفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع تنموية"

الفصل 46 "العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل"

الفصل 54 " تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع"

- المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية والأمر الرئاسي عدد 498 لسنة 2022 المتعلق بالمصادقة على النظامين الأساسيين النموذجيين للشركات الأهلية المحلية والشركات الأهلية الجهوية وإحداث خط لتمويلها بمقتضى الفصل 29 من قانون المالية يخصص لإسناد قروض بشروط تفضيلية وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2023. ويخصص اعتماد قدره 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.
- قانون المالية لسنة 2023 في فصله:
 - الفصل 18 من المتعلق بدعم تمويل المشاريع الصغرى لفائدة حاملي الشهادات العليا للترفيه في المبلغ الأقصى للقروض المسندة من قبل البنك من 150 ألف دينار إلى حدود 200 ألف دينار للقرض الواحد حيث تم تخصيص اعتماد إضافي قدره 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة البنك التونسي للتضامن
 - الفصل 19 من قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بدعم تمويل المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل من خلال أحداث خط تمويل لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل حيث خصص لإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار للقرض الواحد لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2023. ويخصص اعتماد قدره 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة هذا الخط .
- القانون عدد 41 لسنة 2016 والمتعلق بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005
- الأمر عدد 461 لسنة 2023 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها بما يمكن من إدخال إصلاحات عاجلة صلب البرامج النشطة للتشغيل للحد من ارتفاع نسب البطالة.
- الأمر عدد 542 لسنة 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وصيغ الانتفاع بها والمنقح في مناسبتين وذلك بهدف مزيد إحكام تصويب تدخلاته الهادفة الى تطوير مؤهلات وكفاءات طالبي الشغل
- 108. إضافة إلى الإطار القانوني، فقد تمت المصادقة على:
 - الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة بتاريخ 22 ديسمبر 2016
 - وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتوظيف بالخارج والهجرة.
 - اعداد استراتيجية وطنية للتشغيل 2030 وتمت المصادقة عليها في 19 جويلية 2019.
- 109. وعلى المستوى العملي، تم وضع مشاريع وبرامج بكلفة تقدر بـ 2945 مليون دينار، ميوّبة حسب عدد من الأهداف الخصوصية كالتالي:
 1. تحسين تشغيلية مختلف أصناف طالبي الشغل والرفع من كفاءاتهم وقدراتهم وفق متطلبات سوق الشغل
- 110. مشروع "الشباب والتشغيلية JEMP": انطلق تنفيذه منذ شهر أفريل 2017 بالتعاون مع مكتب العمل الدولي بولايات الشمال الغربي (باجة وجندوبة وسليانة والكاف) ويهدف إلى تطوير منهجية المرافقة لاكتساب المهارات الحياتية لتسهيل نفاذ

الشباب الباحث عن العمل إلى سوق الشغل ودعم مكاتب التشغيل والعمل المستقل في أداء مهامها إضافة إلى تمكين الراغبين في الانتصاب لحسابهم الخاص من مهارات ريادة الأعمال.

وقد تمّ خلال هذه المرحلة:

- تمكين 4800 طالب شغل من الانتفاع بدورات تكوينية في مجال المهارات الحياتية ومرافقة 1000 طالب شغل في مسار بناء مشاريعهم المهنية.

- إرساء منصة افتراضية (e-coaching) لمرافقة طالبي الشغل

- بعث 08 نوادي بحث عن شغل في الولايات المعنية بمشروع فرصتي.

111. مشروع مرافقة وتدريب الشباب وتعزيز التشغيلية ACJEMP: انطلق المشروع خلال سنة 2019 ليمتد على 04 سنوات ويشمل ولايات تونس وأريانة وزغوان ونابل ومن المنتظر أن يشمل 20000 منتفعا من طالبي الشغل المسجلين بمكاتب التشغيل و1000 ممثلا عن هياكل التشغيل والشركاء الاجتماعيين وغيرهم. وقد أنتفع إلى حدود ديسمبر 2022 حوالي 3200 باحثا من هم حوالي 80% باحث عن شغل عن شغل و440 ممثلا عن هياكل التشغيل والشركاء الاجتماعيين.

تدعيم وتنفيذ برامج تحسين التشغيلية: بلغ مجموع المنتفعين ببرامج تحسين التشغيلية خلال الفترة 2016-جوان 2023 حوالي 910 ألف منتفعا منهم 70% إناث

112. برنامج تاهيل وإدماج الأطفال المغادرين لمراكز الإصلاح: وهو يندرج في إطار العناية بالفئات الهشة والعمل على إدماجها في الدورة الاقتصادية. واستهدف هذا البرنامج بالأساس الأطفال دون 18 سنة الذي صدر في شأنهم 307 قرار تركية خلال الفترة 2016-2019. كما تم خلال سنة 2020 تحيين دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل هذا البرنامج وذلك بتشريك جميع الوزارات والمؤسسات المتدخلة.

113. التدخل الخصوصي والاحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة: تم تشغيل وإدماج 1069 شخص من ذوي الإعاقة منهم 386 امرأة و115 حامل لشهادة تعليم عال 2018-2022.

114. البرنامج الخصوصي المشترك " الإعاقة والتشغيل": يهدف البرنامج إلى إدماج 500 شخص من ذوي الإعاقة في الحياة النشيطة بولايات قفصة وقابس وبن عروس. وقد تم في إطار هذا البرنامج:

- انتفاع 657 شخص من ذوي الإعاقة بمنحة الدعم حيث تمتّعوا بمتابعة دورات تكوينية في اللغات وتمويل أنشطة تجارية والتكفل بمصاريف التنقل وتهيئة مقرات عملهم وذلك في إطار مساعدتهم على إنجاز مشاريعهم المهنية. ومكّن البرنامج من:

- تشغيل 305 طالب شغل من ذوي الإعاقة بالقطاع الخاص منهم 86 إناث وتكوين 54 شخص من ذوي الإعاقة في مجال بعث المؤسسات وتكوين باعثين منهم 38% اثاث تم تمويل 15 مشروع.

- انتفاع 461 شخص من ذوي الإعاقة بالمرافقة المشخصة منهم 164 اثاث وانجاز مطويات بلغة "البرايل" لفائدة طالبي الشغل من ذوي الإعاقة البصرية للتعريف بالبرامج النشيطة للتشغيل وتنظيم دورة تكوينية سريعة في لغة الإشارة لفائدة مستشاري التشغيل والأطراف المتدخلة في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بولاية بن عروس.

- تنظيم الصالون الأول لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 21 جوان 2023 وقد تم توفير 400 موطن شغل لفائدتهم

- ابرام اتفاقية شراكة لإنجاز عمليات تأهيل وتكوين تكميلي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الشراكة في إطار التمويل العمومي للجمعيات بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وجمعية تونس للتنمية. تهدف هذه الاتفاقية إلى إنجاز عمليات تأهيل وتكوين تكميلي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين قابلية تشغيل طالبي الشغل وتسيير ادماجهم بالمؤسسات الناشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بولايتي سليانة وباجة لفائدة 1000 منتفعا من بين حاملي شهادات التعليم العالي خاصة من خريجي المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وقد أنتفع بعنوان سنتي 2019 و2020/ 460 شابا وشابة

❖ تشخيص مكامن التشغيل ودعم قدرة الاقتصاد على إحداث مواطن شغل لائقة:

115. الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة: في نطاق تجسيم أهداف المخطط 2016-2020 وخاصة منها المتعلقة بالتحفيز على المبادرة الخاصة، تم الانطلاق خلال سنة 2019 في تنفيذ مختلف مكونات البرامج الجديدة التي تضمنها المخطط التنفيذي لهذه الاستراتيجية (2019-2021) والمتمثلة بالأساس في برنامج (Génération+) الذي يهدف إلى تمكين المؤسسات الصغرى من الحصول على مناقصات عمومية.

116. وقد تم خلال الفترة الممتدة من 2016-2020 احداث 198 مؤسسة صغرى في مجال وضع الإشارات وزلاقات الأمان والتشوير الأفقي وفي مجال تنظيف الطرقات والحواشي وصيانة المنشآت المائية وفي مجال إصلاح الطرقات. كما تم احداث 21 مشروع في المجال البيئي (green startup). كما تم تمويل 93 مؤسسة في مجالي التعهد والصيانة العادية للمؤسسات التربوية والتعهد وصيانة التجهيزات الإعلامية والشبكات.

117. وفي إطار برنامج جيل جديد من الباعثين ببلديات، انطلق العمل على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة على مستوى محلي في إطار اتفاقية الشراكة مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة والبلديات لإحداث مؤسسات يعهد إليها تنفيذ خدمات ترجع بالنظر الى البلديات في عديد المجالات حيث تم ابرام اتفاقيات مع عدد من البلديات لإحداث قرابة 76 مؤسسة صغرى وحوالي 400 موطن شغل.

118. دعم الانتقال الى الاقتصاد الأخضر: تم تنفيذ مشروع منصة المهن الخضراء ببنزرت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع بشمال إفريقيا (UNOPS) والبنك التونسي للتضامن. ويهدف هذا المشروع إلى إدماج الشباب في الاقتصاد الأخضر. وقد تم في هذا الغرض مرافقة 1050 شاب وإدماج 629 شاب في وظيفة خضراء وبعث 71 مشروع يشغل 225 شاب إلى جانب تعزيز قدرات لـ350 شريك وطني وجهوي.

119. تمويل إحداث مؤسسات ومشاريع صغرى: أسند البنك التونسي للتضامن خلال الفترة الممتدة من سنة 2016-2020 قرابة 61 ألف قرض بقيمة 800 مليون دينار تم استخلاص ما قيمته 523.4 م. د تم بموجبه احداث 101500 موطن شغل.

120. تمويل أنشطة في إطار قروض صغيرة: بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة خلال الفترة 2016-2020 من قبل جمعيات القروض الصغيرة 263.874 ألف قرض بمبلغ يقدر 475.281 مليون دينار تم استخلاص ما قيمته 314.5 مليون دينار.

121. تنفيذ برامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى عبر التكوين في المبادرة الخاصة وبعث المشاريع. حيث تابع حوالي 75 ألف باعثا محتملا مشاركا خلال الفترة الممتدة من 2016-2023 دورات تنمية روح المبادرة بهدف التعرف على طرق تسيير المشاريع ومدى وملاءمتها لخصوصيات الباعث واعداد مخططات الاعمال الخاصة بالمشاريع من خلال مختلف آليات المرافقة قبل الإحداث.

122. مشروع "تطوير منظمات وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (PROMESS)": انطلق المشروع في شهر جوان 2016 وامتد تنفيذه على 04 سنوات بالتعاون مع مكتب العمل الدولي. وشمل ولايات سليانة والكاف وجندوبة وباجة. ويهدف المشروع إلى تحسين قدرات الشباب من الجنسين للحصول على عمل لائق. وتم في إطاره إعداد دليل مرافقة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتكوين 90 مرافق في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما تم إحداث 32 مشروع في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمعدل 8 مشاريع بكل ولاية وب 25 معتمدية مكنت من إحداث 300 موطن شغل مباشر و3000 موطن شغل غير مباشر.

123. تفعيل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: من خلال مواصلة تنفيذ مشاريع نموذجية لإحداث مؤسسات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتم للغرض:

- تركيز 11 مؤسسة تضامنية بولاية أريانة مكنت من إحداث 47 موطن شغل منهم 53 % عنصر نسائي

- تفعيل المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 والمتعلق بإحداث خط لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتماد قدره 30 مليون دينار موزعة على 03 سنوات يحمل على موارد الوكالة الوطنية للتشغيل ويخصص لإسناد قروض لتمويل المشاريع أو تطويرها على أن يعهد بالتصرف في هذا الخط إلى البنك التونسي للتضامن.

■ يمكن القانون من إسناد منحة التشجيع على المبادرة التضامنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قدرها 20 ألف ديناراً خلال السنة الأولى من إحداث المؤسسة ومنحة مرافقة مقدارها 200 ديناراً لكل عضو على ألا تتجاوز 800 ديناراً لمدة أقصاها 12 شهراً

■ الترفيع من حجم الاستثمار إلى (300) ألف ديناراً بما في ذلك الأموال المتداولة بالنسبة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

■ تم إقرار جيل جديد من الشركات التجارية التضامنية يركز على تصور جديد للتنمية على المستوى المحلي والجهوي وهي الشركات الأهلية

124. مشروع "تنمية التشغيل بالمناطق الريفية": يهدف المشروع الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بولايات المهدية والقيروان وتوزر وقبلي إلى تطوير ودعم سلاسل القيم في القطاعات الواعدة اعتماداً على الخصوصية الجهوية والمحلية. وقد تم في إطار هذا المشروع وضع برنامج تحفيزي لبعث مؤسسات في مجال "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير سلاسل القيمة" بولايتي قبلي وتوزر بالتعاون مع المجمع المهني المشترك للغلال والذي يمكن صاحبات الكفاءة المهنية في مجال الخياطة من بين الباحثات عن شغل من إنشاء مؤسسات صغرى في مجال "حياكة الناموسية". وقد مكن هذا البرنامج التحفيزي في مرحلته الأولى من إحداث 40 مؤسسة صغرى بقدرة تشغيلية تقدر بحوالي 200 موطن شغل موزعة على ولايتي قبلي وتوزر وبكلفة استثمار تقدر بـ 700 ألف دينار.

125. مشروع ENPARD الخاص بولاية قبلي، مشروع جود نفزاوة: في إطار الشراكة بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ومنظمة "Humanité et Inclusion" انطلق خلال سنة 2018 تنفيذ هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي. وقد تم في هذا الإطار إعداد دراسة حول سلاسل القيمة بولاية قبلي واختيار خمس جمعيات قامت بالمشاركة في سلسلة من الدورات

التكوينية لتكون قادرة على المشاركة في تطوير خطط التنمية المحلية التشاركية والشاملة بالجهة والانطلاق في إنشاء حاضنات الأعمال. وتم في إطار هذا المشروع تمويل 29 مشروع فردي و20 مشروع جماعي و14 توسعة مشروع.

126. مشروع "دعم الشباب التونسي من خلال دفع المبادرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني": انطلق العمل في تنفيذ المشروع سنة 2019 في ولاية أريانة بالتعاون مع مكتب العمل الدولي. ويستهدف طالبي الشغل المتراوحة أعمارهم بين 18 و35 سنة.

ويهدف هذا المشروع إلى إحداث 10 مشاريع تضامنية أو أكثر وخلق 80 موطن شغل إضافة إلى تنمية معارف وقدرات الفئات المستفيدة والأطراف المتدخلة جهويا في تنفيذه تم اختيار 181 منتقيا شاركوا في دورة تكوينية لإنجاز مخططات أعمال مشاريعهم

127. دعم القدرة التشغيلية للمؤسسات الاقتصادية وتشجيع القطاعات الواعدة والمتجددة: وذلك من خلال تنفيذ برنامج دعم التشغيل وأهمها عقد الكرامة. حيث بلغ عدد العقود المبرمة خلال سنوات 2016-2023 إطار تشجيع القطاع الخاص على انتداب حاملي شهادات التعليم العالي المتمثل في تكفل الدولة لمدة سنتين بنسبة 50% من الأجر المدفوع في حدود 400 دينار شهريا بالإضافة إلى المساهمات الاجتماعية سجلت مصالح التشغيل منذ انطلاق البرنامج سنة 2017 وإلى موفى شهر جوان 2023 إبرام 71933 عقدا.

❖ تعزيز دور الجهة في مجال تصور وتنفيذ مشاريع ومبادرات جهوية ومحلية للنهوض بالتشغيل وإحداث مشاريع ومبادرات جهوية ومحلية وهي:

128. مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب (مبادرون): يهدف إلى تحسين الفرص الاقتصادية للشباب الأقل حظا. وينتفع بهذا المشروع الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة من العائلات المعوزة أو محدودة الدخل والشباب الجانحين وخريجي المنظومات السجنية والأمهات فاقداً السند العائلي والأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في القطاع غير المنظم إلى جانب الشباب الذين طالت بطالتهم أكثر من 3 سنوات وهو يستهدف 5200 منتقيا. وقد تمت إضافة مكونة آخر للمشروع إثر جائزة كوفيد 19 قصد التكفل بالمتضررين من أصحاب المؤسسات الصغرى عبر إسناد منح اجتماعية للمسجلين بمنظومة باتيندا.

129. مشروع "دعم بعث مؤسسات صغرى بولايتي مدنين وتطاوين" وهو يهدف إلى تنمية القدرات خاصة في مجال استنباط أفكار المشاريع واعداد برنامج مرافقة وإحاطة لفائدة 100 شاب وشابة، وقد تم إنجاز القسط الأول من المشروع في موفى شهر ديسمبر 2018 حيث تم إسناد 76 منحة للشباب ساهمت في خلق 134 موطن شغل مباشر وتتواصل عملية مرافقة الباعثين بعد تركيز مشاريعهم والعمل على تجاوز الصعوبات خاصة بعد جائزة كوفيد 19 لضمان ديمومة مشاريعهم.

130. مشروع "رفع تحديات سوق الشغل من أجل فرص عمل عادلة في تونس": انطلق تنفيذه خلال سنة 2019 بولاية منوبة. وهو يهدف إلى دعم النساء في المناطق الأكثر حرمانا لإحداث مشاريعهم والسعي للانتقال بهن من نشاط غير منظم إلى نشاط منظم لتحسين فرص العمل للمرأة. إلى جانب تركيز وحدة تكوين للمرأة الريفية وبيع منتوجاتهم في ولاية منوبة (البطان). وفي هذا الإطار تم اختيار 42 مشروع والتكفل بتأهيل وتكوين باعثي المشاريع للقيام بإحداث مؤسساتهم.

131. في إطار التشجيع على بعث المؤسسات في الجهات الداخلية: تم تنفيذ مشروع نموذجي بولاية القصرين يهدف إلى إحداث مؤسسات صغرى بمبلغ لا يتجاوز 50 ألف دينار لكل مشروع وقد تم خلال سنة 2020 تمويل 09 مشاريع (اقتناء تجهيزات بمبلغ قدره 275 ألف دينار

132. كما تم إرساء إطار قانوني للتشجيع على الانتقال من الأنشطة غير المنظمة الى الأنشطة المنظمة: تم إصدار المرسوم عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بالمبادرات الذاتي والذي ويهدف إلى وضع إطار قانوني خاص لإحداث نظام للمبادرات الذاتي ويتم العمل حاليا على إعداد النصوص القانونية والترتيبية ووضع الآليات الكفيلة لتفعيل هذا المرسوم. كما يتمتع بخدمات الإحاطة والمرافقة للمعنيين بنظام ضريبي واجتماعي خاص وميسر حسب طبيعة النشاط. كما يمكن للمبادرات الذاتي الانخراط بشريحة دخل أرفع طبقا للتشريع الجاري به العمل المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي للعملة غير الأجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي ويتم إسناد المبادرات الذاتي بطاقة علاج صالحة لكل ثلاثية بعد التثبت من خلاصه للاشتراكات المستوجب.

❖ إعادة هيكلة البرامج النشيطة للتشغيل:

133. انطلق اعداد استراتيجيات وطنية جديدة للتشغيل منذ سنة 2017 بناء على تقييم الاستراتيجيات السابقة وتمت المصادقة عليها في 19 جويلية 2019 وهي تستجيب للمؤشر 8 من أهداف التنمية المستدامة وذلك وفق مقاربة تشاركية وثلاثية الأطراف بين الحكومة والمنظمة التشغيلية ومنظمة الأعراف وتهدف رؤيتها إلى "تحقيق مواطن شغل لائقة ومثمرة للجميع في مجتمع متجدد" وهي تقوم على حوكمة سوق الشغل ومراجعة البرامج النشيطة للتشغيل وتحسين التشغيلية ووضع السياسات العامة والقطاعية والجهوية للتشغيل. وقد تم إدراج عدد من الإجراءات الواردة بمخططها العملي ضمن المخطط التنموي 2023-2025، وتحسين مناخ الأعمال (إعداد خارطة جهوية لليد العاملة حسب الاختصاصات/ وضع منظومة وطنية للإشهاد/ وضع منظومة لليقظة حول المهن والكفاءات بالشراكة مع القطاع الخاص).

134. تم خلال سنة 2019 إصدار الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها والذي تضمن:

- إحداث برنامج جديد "عقد الإدماج في الحياة المهنية" الذي يهدف الى الاستجابة إلى حاجيات المؤسسات من الكفاءات وتيسير إدماج طالبي الشغل وتأهيلهم بما يتلاءم مع متطلبات مواطن الشغل.
 - تعديل برنامج "عقد الكرامة" الذي يهدف إلى تشجيع المؤسسات الخاصة على انتداب حاملي شهادات التعليم العالي والرفع من نسبة التأطير.
 - تعديل برنامج "الخدمة المدنية" التطوعية" الذي يهدف إلى تمكين طالبي الشغل من القيام بنشاط يمكنهم من القيام بنشاط من تطوير قدراتهم وكفاءاتهم واكتساب مهارات مهنية تيسر اندماجهم في الحياة النشيطة.
135. وتضمن الأمر عدد 461 لسنة 2023 عدد من الإصلاحات العاجلة للبرامج النشيطة للتشغيل للحد من ارتفاع نسب البطالة تتمثل أهمها في:

- تشجيع إحداث المؤسسات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- مراجعة برنامج جيل جديد من الباعثين.
- إضفاء مزيد من المرونة على برنامج التكوين التكميلي والتأهيل لتلبية مواطن شغل مشخصة بالمؤسسات الاقتصادية، أو لاستجابة لحاجيات قطاعات اقتصادية.
- إحداث برنامج جديد "عقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية" بهدف تيسير إعادة الإدماج في الحياة المهنية بمؤسسات القطاع الخاص من فاقد الشغل من العمال القارين والعمال غير القارين.

136. وتم، في إطار برنامج التنمية الرقمية، تحقيق نتائج هامة على مستوى نسبة إشغال محاضن الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد: جدول

نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية و فضاءات العمل عن بعد :

انجازات 2022: 85%

انجازات 2023: 90%

تقديرات 2024: 95%

تقديرات 2025: 98%

تقديرات 2026: 100%

137. كما تم في إطار برنامج المؤسسات الناشئة منذ بدايته في أبريل 2019، توفير أكثر من 4000 موطن شغل جديد واسناد أكثر من 900 علامة مؤسسة ناشئة الى حدود جوان 2023.

ب. في مجال التكوين المهني:

138. تم إصدار القانون عدد 13 لسنة 2017 المتعلق بتدابير خصوصية لتكريس إجبارية الالتحاق بالتكوين المهني الأساسي لفائدة الشباب الذين هم دون سن الثامنة عشرة والذين لم يندمجوا في الحياة المهنية ولا يزاولون الدراسة في التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي. حيث يهدف هذا القانون إلى المساهمة في مقاومة ظاهرة الانقطاع المدرسي والاحاطة بالمنقطعين عن التعليم وإدراجهم في منظومة التكوين المهني.

139. كما تم إصدار الأمر الحكومي عدد 620 لسنة 2016 والمتعلق بتكفل الدولة بمصاريف التكوين المهني الأساسي الذي تؤمنه مؤسسات التكوين المهني الخاصة.

المحور الحادي عشر: اللاجئين وملتسمو اللجوء (التوصية 33)

140. انظر الفقرات 48 و 49 و 50 من هذا التقرير.

141. في إطار الالتزام بالإحاطة بهذه الفئات في غياب تشريع خاص، وخاصة منهم الذين يعانون من هشاشة وإيلائهم العناية اللازمة في إطار مقاربة حقوقية بالتنسيق مع كافة الهياكل المعنية وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، يتم العمل على توفير مساعدات مادية وعينية لفائدتهم (كالخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليم) ومساعدتهم على تأمين بداية جديدة لحياتهم بالعودة الطوعية لأوطانهم أو توطيئهم بدول أخرى بطلب منهم، أو إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من التدابير نذكر منها:

أ. على مستوى الصحة:

142. تم إصدار منشور مشترك (عدد 10 لسنة 2019) بين وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية تضمن إقرار جملة إجراءات تتعلق بالرعاية الصحية لفائدة اللاجئين وطالبي اللجوء والمتمثلة في:

- توفير الرعاية الصحية المجانية على حد السواء مع المواطن التونسي بالنسبة للبرامج الصحية الوقائية كتلقيح الأطفال ضد السلّ والتلقيح ضد كوفيد 19.

- توفير التغطية المادية للتدخلات والإحاطة الطبية التي تتطلب تكفل مادي وذلك من طرف المنظمات الدولية (المنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الدولية لشؤون اللاجئين.....).

ب. على مستوى التعليم:

143. الحق في التعليم وهو حق أساسي مضمون للتونسيين كما للأجانب المقيمين على التراب التونسي دون استثناء أو تقييد أو تفضيل. وعلى هذا الأساس، فإن التحاق كل من هم في سن الدراسة سواء من التونسيين أو الأجانب حق مكفول بنصوص تشريعية.

ت. على مستوى التشغيل والتكوين:

144. تعالج تونس الملفات الواردة عليها بخصوص الحصول على تراخيص العمل أو الراغبين في التكوين المهني أو العمل المستقل لفائدة اللاجئين. وتتعاون في ذلك مع الأطراف المعنية باللجوء وطالبي اللجوء كالمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس.

145. وعملت تونس خلال سنوات 2020 و2021 و2022 على إعداد وثيقة مرجعية لفائدة اللاجئين وطالبي اللجوء قصد تنظيم التعاطي مع المسائل المتعلقة باللجوء في تونس ولا سيما مسألة تشغيل اللاجئين وتكوينهم. وتُعدّ مرجعا في مجال توجيه اللاجئين وإرشادهم عبر توضيح الإجراءات والتنسيق بين جميع المتدخلين في المجال، بهدف إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. علما وأنه تم تيسير الإجراءات للانتفاع بخدمات المقدمة في مجال التشغيل والتكوين المهني لفائدتهم.

146. ويقدم الهيكل المعني بالتشغيل لطالب اللجوء أو اللاجئ أربع خدمات: الانتفاع بالتكوين المهني والانتفاع بترخيص العمل والمرافقة في العمل المؤجر والمرافقة في العمل المستقل.

147. يتقدم اللاجئون أو طالبو اللجوء بمطالب إلى المصالح المختصة بوزارة التشغيل والتكوين المهني والهيكل الراجعة لها بالنظر للحصول على الخدمة على الخط أو مباشرة بأنفسهم. ويمكن أن تقبل مصالح الوزارة هذه الطلبات من أحد شركاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المعنيين ببرنامج الإدماج الاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء.

148. وينتفع اللاجئين وطالبي اللجوء بعدة تسهيلات عند طلب الحصول على ترخيص العمل. حيث يتم تعويض الوثائق التي تثبت الكفاءة المهنية للاجئين وطالبي اللجوء الذين تشهد بلدانهم اضطرابات وعدم استقرار بتصريح على الشرف في صورة فقدانها وذلك عند طلب ترخيص العمل. ويتم إسناد تراخيص العمل بمرونة للاجئين ولطالبي اللجوء. كما يتمتع اللاجئ أو طالب اللجوء بالخدمات التالية في مجال التكوين المهني: التكوين المهني الأساسي، والتكوين المهني لمدة قصيرة (تكوين سريع)، وشهادة تثبت المهارات المكتسبة (شهادة في إثبات الكفاءة المهنية).

149. توجد وضعيتان لحصول اللاجئ أو طالب اللجوء على عمل مؤجر وهما:

أولاً: في صورة عدم توفر مشغل يجب تقديم طلب إلى المنظمات والجمعيات المعنية باللاجئين التي تتولى البحث عن فرصة عمل وتعمل على إدماجهم،

وثانياً: في صورة توفر مشغل يتم تقديم طلب للحصول على ترخيص عمل من الإدارة العامة للتوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية.

150. ويتم توجيه اللاجئ أو طالب اللجوء الذي يتقدم بطلب للعمل الحرّ إلى شريك المفوضية المعني ببرنامج الإدماج الاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء أو المنظمة الدولية للهجرة أو الجمعيات المختصة على غرار الجمعية الإيطالية (CEFA)

ويتم، بحسب وضعية وتكوين اللاجئ أو طالب اللجوء، مرافقته بالإحاطة والتكوين في بعث المشاريع وتوفير التمويل الضروري له من طرف المفوضية أو شركائها من منظمات وجمعيات،

151. وعلى سبيل المثال فقد تمّ إسناد بطاقة تاجر أجنبي للاجئ حامل للجنسية السورية بتاريخ 13 أفريل 2016. حيث تقدّم بطلب ممارسة نشاط تجاري وإنشاء شركة، علماً وأن المعني بالأمر مقيم في تونس بصفته لاجئ. وقد قدم وثيقة إطلب اللجوء لدى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس. ثمّ تحصل على بطاقة إقامة بتونس تبعاً لحصوله على بطاقة تاجر أجنبي.

152. كما تمّت الموافقة على إسناد بطاقة تاجر أجنبي للاجئ حامل للجنسية الإيفوارية بتاريخ 30 نوفمبر 2018. حيث تقدّم بطلب ممارسة نشاط تجاري وإنشاء شركة، علماً وأن المعني بالأمر مقيم في تونس بصفته لاجئ، وقد تحصل على دعم مادي وتبني لمشروعه من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس.

المحور الثاني عشر: الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية (التوصية 35)

153. يضطلع متفقو الشغل بدور ضمان تطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بظروف العمل وحماية العمال في ممارستهم لمهنتهم، توفير المعلومات والمشورة التقنية للمشغلين والعمال بشأن أنجع السبل للامتثال للأحكام القانونية ولإطلاع السلطات المختصة على أوجه القصور أو التجاوزات غير المشمولة تحديداً بالأحكام القانونية القائمة.

154. إن مهام خدمات تفقد الشغل محددة بوضوح في المادة 3 من الاتفاقية الدولية رقم 81 والكتاب 4 من قانون العمل ومن أهمها

ضمان تطبيق الأحكام القانونية والتعاقدية التي تنظم العلاقات الصناعية في جميع مجالات النشاط الخاضعة لقانون العمل العام وضمان الامتثال للأنظمة المتعلقة بقواعد الصحة والسلامة المهنية

155. ويجوز لموظفي تفقدية الشغل أن يقرروا تدابير للقضاء على العيوب الموجودة في المنشأة أو ترتيب العمل أو الأساليب التي قد يعتبرونها تهديداً معقولاً لصحة العمال أو سلامتهم. بل يمكنها أن تضع تدابير قابلة للتنفيذ على الفور في حالات الخطر الوشيك على صحة وسلامة العمال.

156. وفي هذا السياق يقوم متفقدي الشغل الميدانيين الموزعين بأقسام تفقديات الشغل والمصالحة الجهوية (وعددهم 25 قسم تفقدية شغل باعتبار وجود قسمين جهويين بولاية تونس وقسم بكل ولاية من ولايات الجمهورية التونسية) ومتفقدي الشغل بالوحدات المحلية لتفقديات الشغل والمصالحة (وعددهم 69 وحدة محلية موزعة بالمعتمديات حسب النسيج الاقتصادي لكل جهة) بزيارات تفقد زيارات متابعة دورية أو بعد تلقي اشعار بوجود مخالفات أو على إثر شكاية فردية من قبل واحد أو أكثر من العملة ذات الصلة الشغلية بالمؤسسة المعنية حسب ما يبيّنه الجدول التالي:

زيارات التفقد :

15487 :2016

14960 :2017

14251 :2018

14976 :2019

9829 ::2020

13687 :2021

13740 :2022

زيارات المتابعة:

4426 :2016

3337 :2017

3448 :2018

3051 :2019

1432 ::2020

2747 :2021

3578 :2022

مجموع الزيارات:

19913 :2016

18297 :2017

18699 :2018

18027 :2019

11261 ::2020

16434 :2021

17318 :2022

التنبيه الكتابية:

3004 :2016

3114 :2017

2470 :2018

1962 :2019

1289 ::2020

1893 :2021

2225 :2022

محاضر المخالفات:

559 :2016

526 :2017

679 :2018

637 :2019

252 ::2020

339 :2021

534 :2022

157. وفي الثلاثي الأول من عام 2023، نظمت الأقسام الإقليمية لتفقد الشغل حملة رصد وتوعية في جميع المؤسسات التي يحكمها قانون العمل من أجل البت في أوضاع العمال الأجانب تطبيقاً للمواد 258-2 ووفقاً لقانون العمل.

وفي هذا السياق، أجريت 391 زيارة في إطار حملة التوعية التي التقى فيها متفقدو الشغل بـ 139 عاملاً أجنبياً من بينهم 118 من بلدان جنوب الصحراء الكبرى؛ 122 توصية تمت صياغتها لتسوية الوضع التعاقدى للعمال مع خدمات وزارة التشغيل والتكوين المهني، و59 إشعاراً تم إرسالها و31 محضر ضد أصحاب العمل المخالفين. وتجدر الإشارة إلى أن تفقدية الشغل لم تجد أي شكل من أشكال الاتجار أو جرائم التمييز في الأجور.

158. وفي ظل محدودية الانتداب نظراً لالتزام الدولة التونسية بتحديد كتلة أجور موظفي الدولة، ومع بلوغ البعض سن التقاعد، تحاول الوزارة تعزيز سلك متفقدية الشغل عن طريق تكثيف دورات التكوين والتكوين المستمر لهذا السلك في المجالات المستجدة التي يشهدها النسيج الاقتصادي بتونس وفيما يلي توزيع متفقدية الشغل من سنة 2016-2022. جدول

عدد متفقدية الشغل 2016 هو 357 : 178 نساء – 179 رجال

عدد متفقدية الشغل 2017 هو 357 : 178 نساء – 179 رجال

عدد متفقدية الشغل 2018 هو 357 : 178 نساء – 179 رجال

عدد متفقدية الشغل 2019 هو 329 : 170 نساء – 159 رجال

عدد متفقدية الشغل 2020 هو 316 : 164 نساء – 152 رجال

عدد متفقدية الشغل 2021 هو 321 : 164 نساء – 157 رجال

عدد متفقدية الشغل 2022 هو 317 : 173 نساء – 144 رجال

159. ويشير الجدول التالي الى تطور ميزانيات تفقد الشغل والمصالحة ويفوق برنامج تفقد الشغل الـ 70% من جملة ميزانية الهيئة كما هو مبين في الجدول اسفله:

السنة المالية : 2016 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 13 038

السنة المالية : 2017 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 12 718

السنة المالية : 2018 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 14 773 – الملاحظات: بنسبة تقديرية 71.09% من الميزانية

المخصصة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية والمقدرة بـ 20.779 (م.د)

السنة المالية : 2019 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 16 575

السنة المالية : 2020 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 16 356

السنة المالية : 2020 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 16 356

السنة المالية : 2021 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 18 872

السنة المالية : 2022 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 17 791

السنة المالية : 2023 - الاعتماد المرسوم بقانون المالية (م.د) 21 468

المحور الثالث عشر: الحق في الضمان الاجتماعي (التوصية 37)

160. نص الفصل 43 من الدستور (الفقرة 3): "تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقد السند، ولذوي الدخل المحدود. وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية طبق ما ينظمه القانون".

161. تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار ضمان تغطية اجتماعية واسعة تتيح لجميع العمال والأشخاص المحرومين والأسر المحرومة وذلك من خلال:

- دعم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية خاصة من خلال ترشيد حوكمة الصناديق الاجتماعية.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية
- تعزيز دور الصناديق الاجتماعية كمتصرف لفائدة الدولة من خلال صرف الاعتمادات المحالة في إطار التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة.
- تكريس الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية والعمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي.
- تحسين المنافع والخدمات الاجتماعية المسداة للمضمونين الاجتماعيين
- توسيع وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين وفق مرحلة مرنة
- الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
- تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية) صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي).
- تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي.
- متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

162. وفي إطار متابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية لتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات العاملات في الوسط الريفي، وحرصا على تيسير انتفاعهن بالتغطية الاجتماعية، تم إرساء آليات خصوصية وإجراءات مصاحبة تتمثل فيما يلي:

- إمضاء الاتفاقية الإطارية متعددة الأطراف بين كل من الوزارة المكلفة بالمرأة ووزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشؤون الاجتماعية تتعلق بتركيز منظومة خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي من التغطية الاجتماعية تضمنت إرساء آليات لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي من الانتفاع بالتغطية الاجتماعية من خلال تيسير إجراءات الانخراط وخلص الاشتراكات عن بعد وبعث منظومة ملائمة ومرنة للفئة المستهدفة بالاستناد إلى وسائل التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات المستحدثة.

- إصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي والذي أقر سحب نظام الضمان الاجتماعي المذكور على العملة المتقلبين والموسمييين المنتمين إلى الوسط الريفي والعاملين في

القطاع الفلاحي المستخدمين لدى مؤجر واحد بصفة غير منتظمة ولفترة تقل عن 45 يوما في الثلاثية أو المستخدمين لدى عدة مؤجرين ومن بينهم المرأة المستخدمة في هذا القطاع والنساء الجامعات للمحار.

- إصدار قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 19 جوان 2019 يتعلق بتحديد وثائق انخراط النساء الجامعات للمحار والعملة الموسمييين والمتققلين والمنتمين إلى الوسط الريفي والعاملين في القطاع الفلاحي.

- إصدار قرار من وزير الشؤون الاجتماعية وتكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي بتاريخ 19 جوان 2019 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية التعاون بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشركة "اتصالات تونس" لتمكين النساء الجامعات للمحار والعملة الموسمييين والمتققلين المنتمين للوسط الريفي والعاملين في القطاع الفلاحي من الانخراط ودفع الاشتراكات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تجسيما للفصل 10 من الأمر عدد 916 لسنة 2002.

163. وفي إطار تبسيط الإجراءات وتقليص الوثائق الإدارية للانخراط والتسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم بتاريخ 26 مارس 2019 إبرام اتفاقية تعاون بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والجماعات المحلية والبيئة (حينها) تتعلق بالتبادل اللامادي لبيانات الحالة المدنية ورقمنة الخدمات الإدارية التي مكنت من إلغاء طلب مضامين الحالة المدنية من المضمونين الاجتماعيين.

كما تم تحيين مطبوعة الانخراط في النظام المحدث بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 2002 المشار إليه أعلاه وإدخال تعديلات على التطبيقية الاعلامية لتسجيل المضمونين الاجتماعيين بالإضافة إلى إعداد "شهادة في مباشرة نشاط فلاحي" المنصوص عليها بالأمر عدد 379 لسنة 2019 المشار إليه أعلاه بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة (وحدات الإرشاد والتكوين الفلاحي).

164. أما من الناحية الاتصالية فقد قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بـ:

- انجاز خطة إعلام واتصال لتوعية النساء العاملات في الوسط الريفي بأهمية ومزايا الانخراط في منظومة الضمان الاجتماعي،

- إعداد مطبوعات ومطويات للتعريف بأهمية التغطية الاجتماعية والمزايا التي يحققها النظام المحدث لهذه الفئة من العملة،

- تكوين المرشحات الفلاحيات حول إجراءات الانخراط بالنظام المحدث لهذه الفئة والمنافع المسداة بعنوان هذا النظام،

- دعوة رؤساء المكاتب الجهوية والمحلية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورؤساء وحدات الانخراط للقيام بزيارات ميدانية إلى المناطق الريفية للتعريف بالمنظومة وإعداد ملفات الانخراط بالتنسيق مع الولاية وذلك من خلال برنامج الزيارات الميدانية لأعضاء الحكومة الذي أعدته رئاسة الحكومة والذي يشمل كل ولايات الجمهورية التونسية.

165. وتجدر الإشارة إلى أن إشعاع هذه الإجراءات والآليات الجديدة بلغ مستوى دوليا حيث تم تقديم مبادرات تعاون من جانب بعض المنظمات الدولية قصد انجاح هذه المنظومة من بينها مكتب العمل الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبمساهمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تتلخص في وضع قاعدة بيانات حول النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي للتغطية الاجتماعية والتنسيق لتحسينها بصفة دورية ووضعها على ذمة الهياكل العمومية ذات العلاقة لاستغلالها في تطوير البرامج والخدمات الهادفة إلى الرقي بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة.

166. كما تم، بمقتضى الفصل 10 من القانون عدد 87 لسنة 2016، المتعلق بقانون المالية لسنة 2017، إحداث صندوق خاص في الخزينة يطلق عليه اسم "حساب دعم الصحة العمومية" وذلك بآليات ومصادر تمويل جيائية وغير جيائية لدعم هيكلة تمويل القطاع العمومي للصحة.

167. وتمّ بمقتضى الأمر الحكومي عدد 383 لسنة 2019، ضبط مجالات تدخل هذا الحساب، وطرق ومقاييس توزيع موارده. وتتمثل مجالات تدخله في تمويل تكفل المؤسسات العمومية للصحة والمستشفيات الجهوية بالخدمات الصحية المسداة من قبلها لفائدة المرضى المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني وبطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة.

ومن شأن إحداث هذا الحساب، أن يساهم في تحقيق قدر من التوازنات المالية للهياكل الصحية العمومية التي تأثرت سلباً نتيجة تكفلها بمصاريف علاج المرضى المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني والتعريف المنخفضة في نطاق برنامج "المساعدة الطبية المجانية" الخاص بالعائلات المعوزة والعائلات محدودة الدخل الذي شهد ارتفاعاً في عدد المنتفعين به.

168. وفي إطار مواصلة جهود الدولة من أجل إنشاء نظام للضمان الاجتماعي، يكفل تغطية اجتماعية واسعة أصدرت وزارة الشؤون الدينية لفائدة الإطارات المسجدية المتفرغة للإشراف على المساجد امراً حكومياً يمكنهم من التغطية الاجتماعية و من الانخراط بالصندوق الوطني للتقاعد و الحديقة الاجتماعية بعد ان مكنتهم من الاجر الأدنى المضمون نظام 40 ساعة سنة 2017 والاجر الأدنى المضمون نظام 48 ساعة بداية من سنة 2019 ، ولهذا عرفت الميزانية المخصصة لتأجير الإطارات المسجدية ارتفاعاً ملحوظاً مثلما يبينه الجدول التالي:

سنة: 2016 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	43111.680 ألف دينار
سنة: 2017 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	64887.887 ألف دينار
سنة: 2018 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	71065.544 ألف دينار
سنة: 2019 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	75680.000 ألف دينار
سنة: 2020 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	90878.000 ألف دينار
سنة: 2021 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	105984.549 ألف دينار
سنة: 2022 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	111211.600 ألف دينار
سنة: 2023 -	كلفة أجور الإطارات المسجدية:	118857.000 ألف دينار

المحور الرابع عشر: العنف الممارس على المرأة (التوصية 39)

169. ينص الفصل 51 من الدستور الجديد على أن تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة. ولقد أصدرت تونس القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017، والذي يتميز بالشمولية وارتكازه على المقاربة الحقوقية. وقد اعتمد القانون على أوسع تعريف للعنف المسلط على النساء وضبط أشكاله وأضاف على جملة أشكال العنف المعتمدة العنف السياسي وإنبنى القانون على أربعة أبواب تتعلق بالأحكام العامة والوقاية والحماية وخدمات التعهد إضافة إلى الجانب الجزائي والتتبع.

170. يجسد هذا القانون التزامات تونس الدولية في مجال حماية الضحايا والأشخاص في حالة الاستضعاف من خلال الأخذ بعين الاعتبار للوضعية الاجتماعية للمرأة كتقدم السن وحالات الفقر والعوز والحرمان والوضعية القانونية للمرأة كالهجرة واللجوء والأخذ بالرابطة القانونية والفعلية بين الجاني والضحية كظروف تشديد العقوبة، وهو بذلك يكرّس حرمة الجسدية والمعنوية وحرمة المسكن والمعطيات الشخصية والصحة للمرأة وهي جميعها حقوق تمكّن من التمتع بالكرامة الإنسانية.

171. وتنفيذاً لمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 أحدثت وزارة الداخلية وحدتين مركزيّتين مختصتين "بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل" وكذلك عدد 128 فرقة جهوية في كل منطقة أمن وحرس وطنيين والتي انطلقت في مباشرة عملها

الفعلي بداية من 16 فيفري 2018. وتتولى الوحدة المركزية والفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل إعداد إحصائيات شهرية حول القضايا المسجلة، فضلا عن رفع تقارير سداسية حول محاضر العنف ضد المرأة المتعهد بها ومآلها إلى سلطة الإشراف الإدارية والقضائية والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة. وقد سعت الوزارة إلى إعداد منظومة إحصائية جديدة تتضمن مؤشرات حول أشكال العنف المسلط على المرأة والطفل فضلا عن المؤشرات الخاصة بوسائل الحماية وإجراءات التنسيق في الغرض وتسعى الوزارة لإتمام عمليات التكوين والأعمال الترتيبية لإدخال هذه المنظومة حيز التنفيذ في أقرب الآجال.

172. باشرت الوحدات المركزية والفرق الجهوية المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل سنة 2021، عدد 69777 قضية، وقد تصدر العنف المادي ضد المرأة والطفل كافة أشكال العنف المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 58 بنسبة 58%.

173. وقد سجل على المستوى الوطني، سنة 2022، عدد 81294 قضية عنف ضد المرأة والطفل من بينها عدد 61671 قضية عنف ضد النساء وعدد 7885 قضية عنف ضد الفتيات (دون 18 سنة). وبلغ عدد المعتدين المسجلين على المستوى الوطني في قضايا العنف ضد المرأة والطفل، سنة 2022، عدد 73252 متهم أحيل 4887 منهم على أنظار النيابة العمومية بمختلف المحاكم الابتدائية بحالة احتفاظ و 62513 متهم على العدالة بحالة تقديم أو سراح، وبذلك تكون نسبة المعتدين الذين تم ضبطهم وإحالتهم على العدالة 92% من العدد الجملي للمعتدين. وهي نسبة تعكس مجهودات الوحدات المعنية بالفرق المختصة ومدى نجاعة تدخلاتها في ظل ارتفاع منسوب جرائم العنف ضد المرأة والطفل، الذي يعزى إلى العمل التوعوي والاعلامي الذي يهدف إلى تعريف المرأة بحقوقها وحثها على التقدم لمختلف الوحدات المختصة للإبلاغ عن حالات العنف المسلط عليها والذي تقوم به عدة وزارات في إطار العمل الشبكي.

174. وتعمل وزارة العدل على تدعيم الإرشاد القضائي والإداري في المحاكم والذي من بين المنتفعين به النساء ضحايا العنف وقد تم التنصيب على ذلك صلب المخطط القطاعي 2023-2025 صلب الهدف الاستراتيجي الخامس من المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتيسير النفاذ إلى العدالة.

175. وبالتعاون مع الشركاء الدوليين تم إطلاق مشروع "تسهيل وصول النساء إلى العدالة ومساعدتهن في المطالبة بحقوقهن" الممول من الحكومة الهولندية، ويهتم هذا المشروع بتيسير وصول النساء إلى العدالة ولاسيما النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وترتكز الأنشطة أساسا على تنمية القدرات وفتح الحوار بشأن السياسات حول العقوبات والصعوبات الرئيسية أمام وصول المرأة إلى العدالة، وقد تم تنفيذ هذا المشروع في كل من ولايتي تونس والكاف حيث تم اختيارهما خلال المرحلة التأسيسية للمشروع.

176. ويجدر التأكيد على أن أهم ما جاء به كذلك القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، فيما يتعلق بتيسير النفاذ إلى العدالة، هو إقرار الحق في الإعانة العدلية الوجوبية للمرأة المعنقة. وتم اصدار منشور مشترك بين وزارتي العدل والمرأة عدد 183 لسنة 2021 المؤرخ في 8 مارس 2021 لتفسير أحكام القانون في هذا الخصوص والتأكيد على الصبغة الفورية لإسناد الإعانة العدلية.

وقد أصدرت المحاكم منذ دخول القانون حيز التنفيذ في فيفري 2018 فيما يتعلق بالإعانة العدلية 2996 قرارا لفائدة النساء المعنفات بقصد مساعدتهن على إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لتتبع المعتدي أو للانتفاع بالتدابير الحمائية.

177. عرفت المعطيات الإحصائية المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة في الفترة الأخيرة منحى تصاعدي إذ تطور عدد القضايا المنشورة في المحاكم للسنوات 2018-2022 كما يلي: جدول

السنة القضائية: 2018 – 2019 - عدد القضايا: 3372

السنة القضائية: 2019 – 2020 - عدد القضايا: 3941

السنة القضائية: 2020 – 2021 - عدد القضايا: 4106

السنة القضائية: 2021 – 2022 - عدد القضايا: 5255

178. كما أن هذا الوعي بالحقوق لا يتجسم فقط في الجانب الجزائي وإنما كذلك في الجانب المدني من خلال تطور عدد قرارات الحماية التي تحصل عليها النساء المعنفات سنويا والتي بلغ عددها الجملي 7196 قرارا علما وأن قرارات الحماية تهدف إلى حماية الضحية من الاعتداء المحتمل عليها ويتمثل التدبير الأساسي فيها في منع المطلوب من الاتصال بالضحية أو الأطفال المقيمين معها.

179. وتنفيذا للقانون وللإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة، ركزت وزارة الصحة أول وحدة للطب الشرعي، تسمى وحدة 'إنجاد'، في حالات الطوارئ بمستشفى شارل نيكول، وذلك لاستقبال النساء والأطفال، من ضحايا الاعتداءات، (الجنسية خاصة) التي شرع في اتخاذ إجراءات قضائية في شأنها. وتقدم الوحدة المذكورة، خدمات التكفل الجيد والحيثي بالحالات من الناحية الطبية والنفسية والاجتماعية، وتضع على ذمة العدالة، جميع الأدلة التي تمكن من تتبع المعتدين، فضلا عن التعاون المباشر مع السلطات القضائية والشرطة الفنية وتوجيه الضحايا الى المصالح المختصة من أجل ضمان حق التتبع. وغالبا ما تتم متابعة الضحايا نفسيا لفترة من 6 أشهر في المتوسط، بمعدل ضحية واحدة في الأسبوع.

180. بلغ عدد الحالات التي وفدت على 'وحدة إنجاد' سنة 2022، 828 حالة منها 616 من الإناث.

181. ويخضع الضحايا، بمجرد استقبالهم بالوحدة، لفحص طبي يشمل توثيقاً مفصلاً للعلامات الصادمة ومجموعة من الأدلة على الاعتداء وفحص المضاعفات ومقابلة منهجية مع طبيب نفسي من أجل تقييم علامات الصدمة.

182. وعملا بأحكام الفصلين 8 و39 من القانون، اللذان يلزمان وزارة الصحة بوضع برامج متكاملة قصد مقاومة العنف ضد المرأة والفحص والعلاج والمتابعة بغرض التعهد بالمرأة والأطفال المقيمين معها من ضحايا العنف والاستجابة الفورية لكل طلب مساعدة وتقديم الخدمات الصحية والنفسية لهن، تعمل الوزارة على ضمان إسدائهن خدمات صحية ملائمة لحاجياتهن، وتعمل، في هذا الإطار، على تعيين نقاط اتصال على مستوى أقسام الاستعجالي بالمستشفيات الجهوية والمحلية، لضمان أفضل خدمات الاستقبال والإرشاد والتوجيه لضحايا العنف وتسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية للتكفل، والتنسيق مع الجهات المختصة ومختلف المتدخلين من القطاعات المنخرطة بهدف حسن التعهد بها. وتعمل الوزارة على تركيز 80 نقطة اتصال.

183. وفي ذات السياق تمّ على مستوى الوزارة المكلفة بالمرأة:

- تخصيص خط أخضر مجاني (1899) لتوجيه النساء ضحايا العنف منذ سنة 2017 يغطي كامل أيام الأسبوع وعلى مدار اليوم، يوفر خدمات: الاستقبال الهاتفي، الإنصات التفاعلي، تقديم استشارات نفسية واجتماعية وقانونية، الإرشاد والتوجيه نحو الشركاء من مؤسسات حكومية أو الجمعيات، وتمكن من استقبال 40886 مكالمة منذ إنطلاقه.

- تركيز مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف وتقريب الخدمات الجوارية لفائدتهن انطلقت من سنة 2016، ليصل حاليا إلى 11 مركز إيواء بطاقة استيعاب تصل إلى 150 سرير، تسير بالشراكة مع جمعيات ذات الخبرة. بالإضافة إلى 11 مركز يومي، ويقدر المعدل السنوي للنساء المنتفعت بخدمات المراكز إلى 400 امرأة.
- التركيز الفعلي للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 126 مؤرخ في 24 فيفري 2020، وتوفير مقر رسمي وموارد بشرية واعتمادات مالية سنوية لتسييره، وقد تمكن المرصد من انتاج 4 دراسات علمية حول العنف المسلط على النساء في سياق الأسري وفي سياق الهجرة فضلا عن التمثلات الاجتماعية حوله.
- إمضاء منشور مشترك مع وزارة الصحة في مارس 2022 حول مجانية الشهادة الطبية الأولية لتشمل كل حالات العنف ضد المرأة وتيسير إجراءات استخلاص معاليم الفحوصات الطبية والإقامة وتم تسليم 23803 شهادة طبية أولية لفائدة النساء ضحايا العنف إلى حدود 26 مارس 2023
- تركيز 24 هيئة تنسيقية جهوية لمقاومة العنف ضد المرأة في فيفري 2020 لتحسين العمل التنسيقي بين المتدخلين في الجهة من وزارات العدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة (أكثر من 400 عضو)، وتنظيم أطر عملها وإحاطها بالمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة.
- 184. وفي خصوص جريمة العنف السيبرني: تم إرساء إطار تشريعي جديد بخصوص الجريمة المرتكبة في الفضاء الرقمي والمتمثل في المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة الاتصال والمعلومات لتوفير حماية قانونية لمستخدمي شبكات المعلومات والاتصال بما في ذلك حماية الفئات الهشة من أطفال ونساء من الاستغلال والاعتداءات الجسدية ويهدف أيضا إلى دعم المجهود الدولي لمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات.
- اصدار المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية والهدف منه حماية الفضاء السيبرني الوطني ومقاومة الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنت
- 185. ويعمل مختلف المتدخلين العموميين على مكافحة الجريمة في الفضاء الرقمي حيث تتولى الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بإدارة الشرطة العدلية مكافحة الجريمة الإلكترونية على الصعيد الوطني في مجال الاختصاص من خلال التعهد بالأبحاث المرتكبة ضد الأطفال والرشد في مجال الاستغلال الجنسي والإساءة للغير عبر الشبكات العمومية للاتصال، وذلك بالتنسيق مع النيابة العمومية بمختلف المحاكم
- 186. كما تتولى متابعة الفضاء الافتراضي ورصد الظواهر الإجرامية المستحدثة والطرق المستخدمة والكشف عن الجناة بالتعاون مع مزودي خدمات الاتصال والوكالة الفنية للاتصالات والهياكل الفنية التابعة لوزارة الداخلية.
- 187. تم، في 29 أوت 2018، إحداث فرقة مركزية صلب إدارة الشرطة العدلية تعنى بمكافحة جرائم تكنولوجيا الاتصال المرتكبة ضد الأشخاص وخاصة النساء والأطفال
- 188. كما تم، سنة 2022، إحداث وحدة فنية مختصة بمصالح وزارة الداخلية، تعنى برصد الجرائم السيبرنية المرتكبة عبر شبكات الاتصال ومن بينها جرائم الإتجار بالأشخاص والتي توكل لها أيضا مهمة القيام بالأعمال الفنية الضرورية في هذا الصنف من الجرائم بمقتضى التساخير الموجهة إليها من قبل إدارات الاختصاص المكلفة بالأبحاث والمتضمنة للأذن القضائية الصادرة عن الجهات القضائية المتعده.

189. ويتم خلال التعهد بالبحث تمكين ضحية العنف السيبرني من تسخير طب نفسي لمتابعة وضعيتها الصحية والنفسية من قبل المؤسسات الاستشفائية العمومية. وتعتمد الوحدات المختصة دليلاً إجرائياً موجهاً لمأموري الضابطة العدلية لاعتماده في مجال التعهد بقضايا العنف الرقمي المسلط على المرأة والطفل،

190. وفي خصوص توعية وتدريب موظفي السلك القضائي وأفراد قوات الأمن بخصوص جميع أشكال العنف بالمرأة وتعزيز حملات التوعية التي تستهدف الجمهور العام. فقد تم التطرق لهذه النقطة في الفقرات من 36 إلى 41 من هذا التقرير.

المحور الخامس عشر: الفقر (التوصية 41)

191. يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم ركائز التنمية المستدامة والمندمجة، مثلت الاستثمارات العمومية الموجهة نحو هذه القطاعات حوالي 18% من الاستثمارات المبرمجة خلال فترة المخطط 2016-2020.

192. وبالتوازي وقصد تحقيق العدالة الاجتماعية توجهت الجهود نحو تقليص الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية ودعم الفئات الهشة وتعزيز دور الدولة الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال رصد اعتمادات بعنوان النفقات والتحويلات الاجتماعية الموجهة خاصة إلى دعم المواد الغذائية الأساسية والطاقة والنقل حيث بلغ حجم الدعم سنة 2022، 7200 م د مقابل 156 م د سنة 2016، كما تطورت تدخلات الدولة لفائدة الفئات الفقيرة والهشة لتبلغ حوالي 964 م د سنة 2022 مقابل 580 م د سنة 2015.

رسم بياني به تطور نفقات الدعم بالمليون دينار (2006-2022):

2006:	321
2007:	574
2008:	1048
2009:	800
2010:	730
2011:	1149
2012:	1332
2013:	1450
2014:	1449
2015:	1634
2016:	1569
2017:	1500
2018:	1570
2020:	2350
2021:	2840
2022:	7200

193. ولئن تتبين أهمية الدعم في المحافظة على السلم الاجتماعية وعلى القدرة الشرائية للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل إلا أن الدراسات أكدت أن 25% من السكان يستفيدون ب 80% من الدعم، مما يستوجب إدخال إصلاح جذري وتدرجي على منظومة الدعم بهدف توجيهه نحو مستحقيه.

194. وفي نفس السياق وبهدف المحافظة على القدرة الشرائية، شهد الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن، تطورا ملحوظا ليبلغ تباعا سنة 2020 (نظام 48 ساعة و 40 ساعة) حوالي 429 د و 366 د مقابل 272.5 د و 235 د سنة 2010.

195. كما واصل الأجر الفلاحي المضمون نفس التطور ليبلغ 16.512 د مقابل 8.380 د خلال نفس الفترة.

196. وبفضل هذه الجهود تطورت مختلف المؤشرات المرتبطة بالتنمية البشرية كما يلي: تحقيق مؤشر تنمية بشرية يناهز حوالي 0,74 سنة 2019 مقابل 0.57 سنة 1990 حيث احتلت تونس بذلك المرتبة 95 من أصل 189 دولة وتصنيفها ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. رسم بياني

الاجر الادنى الفلاحي (د /اليوم):

2010: 8,380

2011: 9.000

2012: 11.608

2013: 11.608

2014: 12.304

2015: 13.000

2016: 13.000

2017: 13.736

2018: 14.560

2019: 15.504

2020: 16.512

197. ورغم التحديات التنموية الظرفية والهيكلية وتداعيات جائحة كورونا التي تواجهها البلاد إلا ان هذا المؤشر استقر سنة 2021، 0.73 مقتربا بذلك من مستوى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا وبلوغ المرتبة الثانية افريقيا مع مصر بعد الجزائر التي تحتل المركز الأول. وتم تسجيل استقرار في مؤشر راس المال البشري 0.52 % سنة 2020 مقتربا بذلك من مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط - المرتفع (0.56) وذلك بفضل المكاسب المسجلة خاصة في قطاع الصحة:

- مؤمل الحياة الى حدود 5 سنوات 98 %

- نسبة الأطفال دون الخمس سنوات الذين لا يعانون تأخرا في النمو حوالي 91 % وهي مستويات تضاهي الدول ذات الدخل المرتفع

- معدل مؤمل الحياة يفوق حاليا 75 سنة حيث احتلت تونس المرتبة الثانية افريقيا و 62 عالميا من جملة 183 دولة.

198. لكن يبقى هذا المؤشر دون المأمول بالمقارنة مع الأهداف المرسومة الرامية الى بلوغ مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع (0.7) نتيجة التراجع المسجل في مجال جودة التعلم المرتبطة بنجاعة البرامج التعليمية خاصة في مجالات العلوم والرياضيات (مؤشر 384 لتونس مقابل مؤشر 487 بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع).

199. كما تم التقليل في مستوى التفاوت وعدم المساواة حيث بلغ مؤشر جيني (GINI) 32.9 % سنة 2020 مقابل 35.8 % سنة 2010 و 43.4 % سنة 1985 مما مكن من:

- ارتفاع نصيب ال 10 % الأفقر من مداخيل العمل إلى 3.2 % سنة 2015 مقابل 2.6 % سنة 2010 مع تراجع نصيب ال 10 % الأغنى من مداخيل العمل إلى 25.6 % مقابل 27 % في نفس الفترة.

- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ب 6.4 % خلال الفترة 2010 -2019 ليصل إلى 6305 د.

- انخفاض نسبة السكّان الذين يعيشون بأقلّ من 1.9 دولار أمريكي في اليوم من 15.1 % سنة 1986 الى 0.2 % سنة 2015

- التحكم في نسبة الفقر حيث انخفضت من 25.4 % سنة 2000، 15.2 % سنة 2015. كما انخفضت نسبة الفقر المدقع بالنسبة إلى نفس الفترة من 7.7 % الى مستوى 2.9 % رغم الفوارق المسجلة بين مختلف الجهات حيث تتعدى نسبة الفقر 30 % بالشمال والوسط الغربي. وحسب التقديرات لتصل نسبة الفقر الى 19 % سنة 2022 و 3.4 % بالنسبة للفقر المدقع نتيجة تداعيات جائحة كورونا والحرب الأوكرانية من جهة والارتفاع المتواصل لنسبة التضخم طيلة العشرية المنقضية. وقد كان لارتفاع الأسعار والتضخم تأثير كبير على القدرة الشرائية حيث شهدت تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2011-2021 وانكمشت بالتالي الطبقة الوسطى وفقدت 40 % من قوتها الشرائية.

المحور السادس عشر: الحق في مياه الشرب وفي خدمات الصرف الصحي (التوصية 43)

200. نص الفصل 48 من الدستور: على الدولة توفير الماء الصالح للشرب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثروة المائية للأجيال القادمة.

201. وبلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي 95.1 %. موفي سنة 2021، وتشمل 3.6 مليون ساكن. وتتولى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إنجاز مشاريع جهوية ممولة من قبل المجالس الجهوية للتنمية، كما يتم حاليا إنجاز مشاريع وطنية، تتعلق بمحاور الجلب بكل من ولاية بنزرت بكلفة 360 مليون دينار لفائدة 175 ألف ساكن، ولاية باجة بكلفة 188.5 مليون دينار لفائدة 91 ألف ساكن. علاوة على مشروع تحسين التزويد بالوسط الريفي الممول من طرف الدولة بكلفة 214 مليون دينار لفائدة 163 ألف ساكن.

202. كما تتولى هذه الشركة سنويا، إعداد برنامج خصوصي يتمثل في حفر آبار عميقة وتجديد وتهذيب بعض شبكات الجلب والتوزيع والقيام بعمليات الصيانة اللازمة مع تغيير وتجديد بعض محطات الضخ وإدارة الطلب على الماء عبر ترشيد الاستهلاك والاقتصاد في الماء، قصد الحد من الاضطرابات في التزود بالماء الصالح للشرب، خاصة خلال الذروة الصيفية. وتعمل الشركة على استكمال إنجاز مشاريع كبرى تخص تحويل فائض مياه الشمال باتجاه أقطاب الاستهلاك الكبرى ومشاريع محطات التحلية بكل من الزارات وصفاقس وسوسة.

203. وبخصوص المشاريع الجارية والاستثمارات المرصودة في مجال الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي فقد دخل 134 مشروعا حيز الاستغلال لفائدة 134 ألف ساكنا كما تم، الى غاية سنة 2022، إحداث 67 بئرا عميقة للماء الصالح للشرب.

وسيتم، في المرحلة الثانية من برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب، وهو مشروع ممول بقرض من البنك الإفريقي للتنمية قدره 405 مليون دينار، ويهدف إلى تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية، لبلوغ نسبة 97٪. على المستوى الوطني. وتتمثل أهم مكونات البرنامج في إنجاز 88 مشروعاً جديداً لفائدة 76 ألف ساكن في الوسط الريفي وإعادة تهيئة 180 مشروعاً لفائدة 296 ألف ساكن في الوسط الريفي وإحداث 32 بئراً عميقة للماء الصالح للشرب.

204. ويعد موضوع تزويد المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب أحد أهم الرهانات التي تشغل عليها وزارة التربية. وقد بينت الإحصائيات المسجلة أن 4064 مدرسة مزودة بالماء منها 3236 مدرسة تزود عن طريق الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه بنسبة 78.8 ٪، و 829 مدرسة تزود عن طريق الجمعيات المائية بنسبة 22.2 ٪.

205. وحرصاً على تأمين تزويد المؤسسات التربوية التي تشكو صعوبات في التزود بالماء الصالح للشرب قامت وزارة التربية بـ:

- إجراء مسح وطني استقصائي ميداني حول وضعية المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بالمؤسسات التربوية بهدف إلى رصد مدى توفر المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التربوية.

- إمضاء اتفاقية شراكة وتعاون مع جمعية أطباء العالم لتزويد 200 مؤسسة تربوية بالماء الصالح للشرب موزعة على 7 ولايات وهي: جندوبة، سليانة، الكاف، القصيرين، سيدي بوزيد، قفصة وقابس وذلك عبر توفير 173 صهريجاً من الالينوكس الغذائي لتزويد المؤسسات التربوية بهذه الجهات بالماء الصالح للشرب كما تم تدعيمها بـ 38 جرار مزودة بصهاريج.

- توفير 22 جرار مزودة بصهاريج مع توابع فلاحية وتوزيعها على بقية الجهات التي تشكو عدم انتظام التزود وعددها 13 جهة.

- تعزيز تدخل المجتمع المدني (حفر آبار أنبوبية، حفر آبار سطحية، إحداث خزانات إسمنتية...) شملت قرابة 100 مؤسسة. 206. وتسعى وزارة التربية في إطار هذا البرنامج إلى:

- توفير الاعتمادات اللازمة (فتح خط تمويل جديد) لتعميم إنجاز خزانات إسمنتية بالمؤسسات التي تشكو اضطراباً في التزود كمرحلة أولى ثم في مرحلة ثانية تعميم إحداث فسقيات بجميع المؤسسات التربوية لتجميع مياه الأمطار وإعادة استغلالها.

- الترفيع في الاعتمادات الموجهة لتأمين تزويد المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب.

- دعم عمل الجمعيات المائية وتطويره عبر توفير المواد والآليات لضمان استمرارية تزويد المؤسسات التربوية بالماء.

- إرساء منظومة مندمجة للتحكم في استهلاك الماء وإعادة تدوير المياه المستعملة.

- وضع خطة إعلامية واتصالية متكاملة للتحسيس بأهمية ترشيد استغلال الموارد المائية المتاحة.

207. وفي إطار المراقبة الصحية للمياه المستعملة والمعالجة: تؤمن إدارة حفظ صحة الوسط وحماية المحيط والإدارات الفرعية للصحة البيئية مراقبة المياه على مستوى شبكات التطهير ومحطات المعالجة التابعة للديوان الوطني للتطهير. وتم، هذا الإطار، إنجاز 2266 تحليل مخبري لعينات من المياه المستعملة الخام للبحث عن جرثومتي السالمونيلا والكوليرا. وتم اتخاذ تدابير حماية الماء والتربة والهواء من التلوث من خلال المشاريع العمومية الهادفة لمقاومة تلوث المياه والهواء وحفظ صحة المباني، وإعداد المخططات الوطنية للمحافظة على نوعية الهواء بكل من تونس الكبرى وصفاقس وقابس وبنزرت. كما تم العمل على إرساء

لجنة مشتركة ممثلة عن المؤسسات المعنية بالصحة والبيئة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمراض غير المعدية، تعنى بمتابعة تنفيذ برامج العمل المتعلقة بخفض معدلات الملوثات البيئية.

208. تمّ سنة 2022، إنجاز، مسح وطني حول وضعية الماء والمياه المستعملة وحفظ الصحة والتصرف في النفايات الصحية على مستوى مراكز الصحة الأساسية على المستوى الوطني (1940 مركزاً)، مكن من تكوين خارطة وطنية، صنفت أولوية الجهات في الخصوص وتكثيف إجراءات المراقبة على مستوى الوطني والتنسيق لرفع الإخلالات المسجلة، كما يتم الإحاطة الفنية بهذه المؤسسات ودعوتها لإرساء وحدة للتصرف في النفايات الصحية على مستوى المؤسسات الصحية، قصد إعداد بنك معلومات والنظر في الآليات المتاحة للتصرف فيه.

209. تسجل الدولة حضورها في القرى والأرياف التي تعاني من تفاوت لتحسين ظروفها السكنية من خلال ما يتيح صندوق تحسين السكن المحدث بالقانون عدد 77 لسنة 2004 من إمكانيات لتمويل التدخلات الهادفة لتوفير العديد من المرافق في المسكن بما فيها التزود بالماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي، حيث ينص الفصل 4 من الامر الحكومي عدد 1125 لسنة 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 534 لسنة 2007 المتعلق بضبط شروط إسناد القروض والمنح من الصندوق الوطني لتحسين السكن على انه يمكن للصندوق تمويل:

- تعويض أو صيانة التجهيزات بما فيها قنوات الماء الصالح للشرب داخل المسكن
- التزويد الفردي بالماء الصالح للشرب
- انجاز ماجل لتجميع مياه الامطار
- اشغال ربط المساكن بشبكة التطهير وبناء خنادق لجمع المياه المستعملة في المناطق التي لا يوجد فيها مجاري مياه مستعملة.
- التحسينات في التجهيزات التي تهدف للاقتصاد في الماء

210. وفي إطار مجابهة الشح المائي نتيجة التغيرات المناخية نص قانون المالية لسنة 2023 على اجراءات للمحافظة على الموارد المائية وذلك بإسناد قروض دون فائدة من موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن في حدود 20 ألف دينار للقروض الواحد توجه لتمويل مواجل لتخزين مياه الامطار خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2023 ويتم تسديدها على مدة أقصاها 3 سنوات.

211. وتجدر الملاحظة إلى أن المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، قد أدى زيارة عمل إلى تونس بين 18 و29 جويلية 2022.

المحور السابع عشر: الحق في السكن اللائق وبتكلفة ميسورة (التوصية 45)

212. انخرطت تونس في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منذ سنة 2003 والتي من بين أهدافها ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الاحياء الفقيرة.

213. كما تم تطوير التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عبر فتح مكتب محلي للبرنامج وذلك بمقتضى الامر الرئاسي عدد 115 لسنة 2019 المؤرخ في 9 جويلية 2019.

214. وتولت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية خلال سنة 2014 بالتعاون مع البنك الدولي إعداد دراسة حول "بلورة استراتيجية جديدة للسكن" تمت المصادقة عليها سنة 2015 وقد اقترحت جملة من الإصلاحات انطلقت في تنفيذها منذ سنة 2016 وتتمثل في:

❖ مراجعة المنظومة القانونية:

215. عبر مراجعة آليات تمويل السكن وتدعيم توفير السكن الاجتماعي وتطوير آليات السيطرة على العقار. كما تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1125 لسنة 2016 المنقح والمتمم للأمر عدد 534 لسنة 2007 المتعلق بضبط شروط إسناد القروض والمنح من الصندوق الوطني لتحسين السكن ومن أهمّ التنقيحات:

- تبسيط الإجراءات والتقليص في الوثائق المكونة لملف الحصول على المنحة والقرض،
- توسيع قائمة الأشغال التي يساهم الصندوق في تمويلها،
- الترفيع في سقف المنحة من 2000 د إلى 5000 د دينار،
- تحديد مدة صلاحية استغلال المنحة بـ 18 شهرا منذ تاريخ إصدار قرار الصرف،
- الترفيع في سقف القروض الفردية من 5000 دينار إلى 10.000 دينار.

❖ مراجعة آليات تمويل السكن:

216. تمت إعادة تنظيم صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وتدخلاته بموجب الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات هذا الصندوق

❖ تدعيم توفير السكن:

217. وذلك عبر احداث برنامج جديد يتمثل في برنامج المسكن الأول المحدث بموجب الأمر الحكومي عدد 161 لسنة 2017: وهو يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل لتمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين أو من غير الباعثين العقاريين وذلك بتمكينهم من قروض ميسرة لتغطية مبالغ التمويل الذاتي وفق شروط تم ضبطها. وتم إلى موفى شهر سبتمبر من سنة 2021 تمويل 1781 مسكن بكلفة تقدر بحوالي 50 م.د. وقامت مصالح وزارة المالية بفتح اعتمادات إضافية للبرنامج بقيمة 5 م.د. ستتم إحالتها لفائدة البنك المركزي التونسي، على يتم فتح قسط ثان خلال سنة 2022.

218. كما تم احداث صندوق ضمان القروض المسندة لفائدة الفئات ذات الدخل غير القار بموجب الامر الحكومي عدد 749 لسنة 2018 وهو موجّه الى الفئات ذات الدخل غير القار التي تريد الحصول على قروض لاقتناء مساكن عبر تكفل الصندوق بتغطية مخاطر عدم استخلاص القروض السكنية المسندة من قبل البنوك بنسبة 70% من المبالغ غير القابلة للاسترجاع بعنوان الأصل والفوائض التعاقدية التي حل أجلها.

219. وتبعا لهذه التدابير، بلغ عدد الوحدات السكنية المنجزة والمقاسم المهيأة في إطار برنامج صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والبرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي وفي إطار برنامج المسكن الأول: 21082 وحدة خلال سنة 2022 موزعة بين 15126 مسكن ومقسم في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي و3836 مسكن ومقسم في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء و 2120 في إطار برنامج المسكن الأول.

220. بلغت تقديرات المساكن التي سيتم إنجازها إلى موفى سنة 2023، 23773 مسكن ومقسم أي بنسبة تطور بلغت 13 % مقارنة بسنة 2022 و 27375 سنة 2024 لتصل إلى 32129 مسكن ومقسم في موفى 2025.

❖ التدخلات في إطار برامج تهذيب الأحياء السكنية:

221. بالنسبة للجيل الاول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (2012-2022): يشمل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية تهذيب 155 حي يقطنها حوالي 865 ألف ساكن موزعة على كافة ولايات الجمهورية. وتبلغ الكلفة الجمالية المحينة للبرنامج حوالي 608,1 مليون دينار.
222. وبخصوص المكون المتعلق بتحسين السكن فقد تم إنهاء الأشغال بـ 94 حي وتم الشروع في إنجاز الأشغال بـ 7 أحياء. وتتواصل عملية البحوث الاجتماعية وإعداد قائمة المنتفعين بـ 3 أحياء. وبلغت النسبة الجمالية لتقدم البرنامج حوالي 85%.
- ومن المؤمل ان تنتهي الاشغال الخاصة بهذا البرنامج خلال سنة 2023.
223. بالنسبة للجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (2019-2024)، فهو يشمل تهذيب 155 حي موزعة على كافة ولايات الجمهورية يقطنها حوالي 780 ألف ساكن. وتبلغ الكلفة الجمالية للبرنامج حوالي 664,7 مليون دينار.
224. ومن ناحية أخرى، تم العمل على تلافي كل العقبات الادارية التي من شأنها الحد من الحق في الحصول على السكن عبر وضع إجراءات وشكليات مبسطة على ذمة الجميع تضمن توجيه الأموال المرصودة إلى مستحقيها.
225. ويتمثل برنامج الاستثمار في مجال توفير السكن المقترح من الدولة التونسية للفترة 2023-2025

الخواص:

عدد الوحدات: 100 ألف - الاستثمارات الجمالية (م.د): 11000 - 80% عن طريق الاسر و 20% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص

الباعثين العقاريين العموميين:

عدد الوحدات: 4100 ألف - الاستثمارات الجمالية (م.د): 490

البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:

العنصر الأول: إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها :

عدد الوحدات: 3567 - الاستثمارات الجمالية (م.د): 55.4

العنصر الثاني: انجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية:

عدد الوحدات: 3730 - الاستثمارات الجمالية (م.د): 298

226. ويتمثل برنامج الاستثمار في مجال تمويل السكن المقترح من الدولة التونسية للفترة 2023-2025 جدول

صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء:

المصادقة على تمويل اقتناء مسكن:

عدد الوحدات: 3000

الاستثمارات الجمالية (م.د): 490

المصادقة على تمويل اقتناء مقاسم:

عدد الوحدات: 2600

الاستثمارات الجمالية (م.د): 215

الصندوق الوطني لتحسين السكن: الاستثمارات الجمالية (م.د): 30

برنامج المسكن الأول: الاستثمارات الجمالية (م.د): 60

أما الاستثمار في مجال تهذيب الأحياء السكنية المقترح من الدولة التونسية للفترة 2023-2025 فهو:

البرنامج: الجيل الأول لبرنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية - عدد الأحياء: 13 - الاستثمارات الجمالية (م.د): 8.8

البرنامج: الجيل الثاني لبرنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية - عدد الأحياء: 159 - الاستثمارات الجمالية (م.د): 555

المحور الثامن عشر: السكن غير المأمون والإخلاء القسري وانعدام المأوى (التوصية 47)

227. تم بموجب المرسوم عدد 65 لسنة 2022 تنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية لتلافي النقائص التي كانت تحول دون الدخول في مفاوضات مع مالك العقار الذي سيتم استغلاله في المشروع العمومي قبل اللجوء إلى الانتزاع من أجل المصلحة العمومية وفي مرحلة ما قبل اللجوء إلى القضاء لطلب الترفيع في قيمة التعويض من خلال تمكينه من التعويض العيني وإيجاد إطار يمكنه من الدخول في مفاوضات منع الدولة حول قيمة التعويض وتقديم اعتراضه على القيمة المعروضة عليه وذلك لدى لجنة تحدث على مستوى كل ولاية تسمى لجنة "الاستقصاء والمصالحة".

وتمثل اللجنة المذكورة إطارا لانخراط المواطن في المشروع العمومي بصيغة تشاركية مع توفير كافة الضمانات له باعتبار اسناد رئاستها إلى طرف محايد (قاضي عدلي)

228. وحرصا على وضع إطار عام للتدخل في البناءات المتداعية للسقوط وفي سياق استكمال ما جاء به القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 بمجلة الجماعات المحلية المؤرخ في 9 ماي 2018 وخاصة على مستوى الانعكاسات الاجتماعية الممكنة للتدخل بالإخلاء أو بالهدم في ظل غياب تصورات وبرامج معدة مسبقا لإعادة إيواء الشاغلين للبناءات المتداعية للسقوط ، بادرت الوزارة المكلفة بالإسكان بإعداد مشروع قانون يتعلق بالبنائات المهددة بالسقوط وهو في مراحل متقدمة من الاستشارة على مستوى رئاسة الحكومة ويهدف بالخصوص إلى تنظيم إجراءات التدخل والضمانات المكفولة للشاغلين للبنائات موضوع التدخل بالهدم أو الترميم ومن أهم الضمانات التي جاءت في مشروع القانون هو تنظيم مسألة إعادة إيواء الشاغلين سواء كان إيواء وقتي إلى حين الحصول على التعويض أو إيواء دائم للحالات الاجتماعية في إطار التدخلات الفردية، أما فيما يتعلق بالتدخل في إطار عمليات جماعية في النسيج العمراني القديم ، من خلال القيام بعمليات تجديد لهذا النسيج (هدم وإعادة بناء)، فقد نصّ مشروع القانون على مبدأ ضمان حق المتساكنين في الإيواء الوقتي إلى حين استكمال عمليات الهدم والبناء وتمكينهم آليا من مساكن تتوفر فيها جميع المرافق على عين المكان بعد الانتهاء من عملية التدخل .

229. وفي إطار معالجة ظاهرة السكن غير مأمون وفرت الدولة صيغتين لتمويل التدخل في المساكن البدائية:

- البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي:

- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها

ووضعت تونس برنامج للقضاء على المساكن البدائية في إطار البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي:

- المبرمج في المخطط: 10 آلاف مسكنا

- إبرام اتفاقيات مع المجالس الجهوية لكل ولايات الجمهورية لحوالي 9000 مسكنا بكلفة 200 مليون دينار

- انطلاق الأشغال لإنجاز حوالي 7200 مسكنا: 5000 مسكن جاهزة والتي تم تسليمها، 2200 مسكن في طور الإنجاز

- الانطلاق في إنجاز حوالي 1800 مسكن ابتداء من الثلاثية الرابعة 2020

231. ويتم سنويا في إطار الصندوق الوطني لتحسين السكن تخصيص اعتمادات لمنح تحسين السكن بقيمة 4960 أ.د موزعة كالاتي:

- 240 أ.د لكل ولاية من الولايات 14 ذات الأولوية وهي: باجة، سليانة، جندوبة، الكاف، القصيرين، سيدي بوزيد، زغوان، القيروان، قفصة، قبلي، قابس، مدنين، توزر، تطاوين.
- 160 أ.د لكل ولاية من الولايات الأخرى وهي: تونس، منوبة، أريانة، بن عروس، بنزرت، نابل، سوسة، المنستير، المهدية، صفاقس.

المحور التاسع عشر: الحق في الصحة (التوصيتان 49 و50)

232. تمت سنة 2021، المصادقة على السياسة الوطنية للصحة لتدعيم حق النفاذ إلى الرعاية الصحية المناسبة بتكلفة مقبولة وبالجودة المطلوبة على أساس المساواة. ويندرج تقريب الخدمات الصحية وتحسين النفاذ إليها في إطار التوجهات الاستراتيجية لقطاع الصحة للفترة 2023-2025.

233. ولقد تم الترفيع في ميزانية قطاع الصحة إلى 7 % من ميزانية الدولة. وتتمثل مصادر التمويل في موارد الدولة والمساهمة المباشرة للمواطنين ومساهمة الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

234. ويتواصل العمل، منذ 2015، ببرنامج دعم طب الاختصاص بالجهات ذات الأولوية بكلفة تقدر بـ 14.0 م د سنة 2023 ليشمل 17 جهة صحية ويغطي 24 هيكلًا صحيًا وبلغت نسبة تغطية حاجيات الجهات 95% سنة 2021

235. كما تم، منذ 2017، إحداث صندوق دعم الصحة العمومية، للتكفل بمصاريف الخدمات الصحية المسداة للمتفيعين ببرنامج الرعاية الطبية المجانية الذي ساهم في تحسين موارد المستشفيات بالجهات والتخفيض من مديونيتها.

236. ويعتبر اعتماد منظومة الطب عن بعد، الواردة بالأمر الرئاسي عدد 318 لسنة 2022، من الفرص التي ستساهم في التخفيض من كلفة الخدمات ومزيد تقريبها من المواطنين وتحسين النفاذ إليها،

237. وفي إطار ضمان الولوج الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية، تم إدراج هدف النهوض بصحة الأم والطفل ضمن أولويات مخطط التنمية 2023-2025. وقد بلغت نسبة مراقبة الحمل 5 مرات على الأقل، 86% سنة 2021،

238. وقد تم، سنة 2021، تكوين 300 قابلة من المشرفات على الحمل في عدة جهات لتطوير التدخلات الميدانية وتأمين خدمات الصحة الإنجابية، عن طريق الفرق والمصحات المتنقلة التي أمنت 78508 خدمة سنة 2020 مقابل 93250 خدمة سنة 2021.

239. ولتزويد المرضى بالمعلومات اللازمة عن حقوقهم، يتم تسليمهم "ميثاق حقوق المرضى" الذي يحدد المسار التي يمكن إتباعها من أجل رفع شكوى في حال تعرضهم لمحاولة رشوة.

240. وفي هذا الإطار حرصت وزارة الصحة على:

- تفعيل منظومة e-citoyen للتبليغ عن شبهات الفساد عن طريق دعم تحسين أدائها في مجال تلقي الشكايات والتبليغ عن شبهات الفساد من قبل المواطن،
- دعم نشاط الوحدة المكلفة بالنفاذ الى المعلومة في نشر المعلومة والإجابة على مطالب النفاذ،

- تعزيز مشاركة المواطن عبر تطوير الإطار التنظيمي لمشاركته ووضع خطة لتطوير قدراته من أجل مشاركة فعالة وذلك عبر تفعيل الاستشارية الوارد بقانون التنظيم الصحي 63-91 وإحداث لجنة بالإدارة المركزية (بالديوان) تعنى بالحوكمة التشاركية.

المحور العشرون: الحق في التعليم (التوصيتان 52 و53)

241. بلغ حجم الاستثمارات في قطاع التربية خلال الفترة 2016-2022، 1849 مليون دينار وقدرت جملة الاستثمارات المتواصلة لما بعد سنة 2022، 1861 مليون دينار.

242. وفي إطار تعزيز الموارد المالية للوزارة ودفع نسق الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي انضمت تونس لبرنامج الشراكة العالمية من أجل التعليم حيث أتاح هذا البرنامج توفير هبة بقيمة 40 مليون دولار أمريكي لتطوير المنظومة التربوية التونسية مقدمة من الشراكة العالمية من أجل التعليم والاتحاد الأوروبي.

❖ معالجة التفاوت وتدعيم تكافؤ الفرص في التحصيل الدراسي بما فيها في المناطق الريفية

243. تم تعزيز الخدمات المدرسية الموجهة لفائدة تلاميذ العائلات المعوزة ومحدودة الدخل ولا سيما بالمناطق الشعبية والداخلية من خلال تقديم مساعدات تكون في شكل منح دراسية تتمثل في إعفاء تلاميذ العائلات المعوزة من سداد معاليم الإقامة أو نصف الإقامة بالمبنيات بصفة كلية أو سداد نصف المبلغ فقط. وتسد هذه المساعدات وفق معايير وشروط محددة كحمل التلميذ لإعاقة، وضعية أبويه أو عدد الإخوة المزاولين للدراسة والذين لا يتمتعون بالمنحة الدراسية والدخل السنوي للعائلة.

244. وتعتبر المبنيات والمطاعم المدرسية رافدا حيويا من روافد التعلم ومواصلة الدراسة خاصة بالنسبة للأطفال المنتمين لأسر فقيرة ومحدودة الدخل والمقيمين بتجمعات سكانية ريفية مشتتة ويقطعون مسافات تفوق 3 كلم للوصول لمقاعد الدراسة. حيث بلغ عدد المبنيات المدرسية بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي 345 مبيتا بطاقة استيعاب 90 ألف سرير وبلغ عدد التلاميذ المقيمين بالمبنيات 45000 تلميذ، أغلبهم بولايات الشمال والوسط الغربي (35000 ألف).

245. وبالنسبة الى المرحلة الابتدائية فقد بلغ عدد المبنيات 05 تأوي 118 تلميذا، توجد بـ: 1 بالمناقع، 1 بماطر، 03 خاصة بالمكفوفين،

246. كما تم تطوير منظومة النقل المدرسي وتوسيع دائرة المنتفعين حيث بلغ مجموع عدد المتمتعين بالنقل المدرسي 18 ألف تلميذ

247. إضافة الى دعم خلايا العمل الاجتماعي المدرسي من خلال ارساء برنامج شامل لتأمين الاحاطة الاجتماعية بالتلاميذ في الوسط المدرسي بهدف مساعدة تلاميذ العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل على مواصلة دراستهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية. انتفع سنة 2021/2020، 50289 تلميذ بهذه الخدمة منهم 29589 من الإناث. وقد بلغ عدد خلايا العمل الاجتماعي بالوسط المدرسي 1991 خلية سنة 2021/2020 وبلغت نسبة الحالات التي تم التعهد بها 76.2%.

248. كما يتم توفير الخدمات الصحية عبر تطوير البرنامج الوطني للتلقيح بالوسط المدرسي الذي مكّن جميع التلاميذ من التمتع بالتلقيح المستوجبة إلى جانب دعم رصد الأمراض المستهدفة من التلقيح والتي تشمل بالخصوص أمراض الشلل والالتهاب الكبد الفيروسي صنف "ب" والحصبة والحميراء...

249. ويبلغ عدد المدارس الابتدائية التي تتوفر بها وحدات ترميز 240 مدرسة سنة 2021/2020. وتعتبر نسبة التغطية بوحدات الترميز ضعيفة إذ لا تتعدى 5% بالمدارس الابتدائية في حين تبلغ النسبة بالمدارس الإعدادية 45% وبالمعاهد 65%.

250. وتم تعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات التربوية ويبلغ عدد النوادي بالمؤسسات التربوية 7051 ناد موزعة بين 3455 ناد بالمدارس الابتدائية و3576 ناد بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية..

251. إضافة إلى إحداث معاهد وطنية لرياضي النخبة في إطار اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة لتطوير قطاع التربية البدنية والأنشطة الرياضية في الوسط المدرسي، حيث تم بعث ثلاثة معاهد انطلقت فعليا في العمل بداية من السنة الدراسية الحالية 2023/2022 بكل من صفاقس وجندوبة وقابس، ويجري حاليا على الاعداد لإحداث معهد رياضي بقفصة ومعهد رياضي بالقبروان ومعهد رياضي بسوسة.

252. وتمت مراجعة منظومة التعليم التقني التي تعتبر حلقة مهمة ضمن المسارات الدراسية ويمكن هذا المسار مكن من استيعاب فئة من التلاميذ الذين لا تسمح لهم نتائجهم ومؤهلاتهم بمواصلة الدراسة بالتعليم العام وبالتالي إتاحة الفرصة لهم لتغيير مسارهم التعليمي.

253. وقد بلغ عدد التلاميذ بالمدارس الإعدادية التقنية 9307 تلميذ خلال السنة الدراسية 2022/2021 مقابل 9958 تلميذا سنة 2017/2016.

254. وتبين نتائج المناظرات الوطنية نجاعة المنظومة التربوية وانعكاساتها على التحصيل الدراسي للتلاميذ:

مناظرة البكالوريا دورة 2022:

- بلغت النسبة العامة للنجاح 53.27%

- حققت 11 مندوبية جهوية نتائج طيبة فاقت المعدل الوطني في حين أن 15 مندوبية جهوية نتائجها أقل من المعدل الوطني

255. وفي إطار مواصلة برنامج تعميم السنة التحضيرية ، تركزت الجهود على التدخل خاصة في المناطق الريفية والأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي يصعب أو ينعقد فيها تدخل القطاع الخاص، علما وأن الدولة توفر هذا التعليم مجانا لأطفال العائلات المعوزة ومحدودة الدخل أما البقية بمعالم رمزية.

256. ومكنت الاستثمارات المرصودة في هذا المجال من تطوير خارطة المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية ليلبلغ عددها 2426 مدرسة سنة 2023/2022، مقابل 362 مدرسة في بداية انطلاق التجربة سنة 2002/2001. وبلغ عدد الأطفال المسجلين في الأقسام التحضيرية بالمدارس العمومية 54325 طفلا (50.8 % إناث و49.2 % ذكور) مقابل 58325 طفلا سنة 2022/2021، ويبين الجدول التالي تطور المعطيات الخاصة بالسنة التحضيرية.

257. توجد 2426 مدرسة حاضنة للأقسام التحضيرية موزعة بين 902 مدرسة بالمناطق الحضرية (تمثل 37.2%) و1524 مدرسة بالمناطق غير الحضرية (تمثل 62.8%). وتجدر الإشارة إلى أن جهات مدنين والقبروان وسوسة ونابل والقصرين وسيدي بوزيد وجندوبة وقفصة وسليانة وقابس قد سجلت أعلى معدلات التسجيل بالأقسام التحضيرية في حين أن جهات تونس 1 وتونس 2 وتوزر ومنوبة واريانة والمنستير سجلت معدلات أقل ويبين الجدول التالي تطور المعطيات الخاصة بالسنة التحضيرية بالمؤسسات العمومية حسب الجهة.

258. بلغت نسبة التغطية 52.9% وتحتل المنستير المرتبة الأخيرة بـ 29.7% ثم بن عروس بـ 31.4% في حين تحتل قابس المرتبة الأولى بـ 71.7% تليها سوسة بـ 70.5%، ويبين الجدول التالي نسبة التغطية لسنة 2023/2022.

259. وتمّ الانطلاق في مراجعة برنامج السنة التحضيرية بالشراكة مع الوزارة المكلفة بالمرأة ووزارة الشؤون الدينية وتكوين لجنة مشتركة تعمل على إيجاد الآليات والسيناريوهات الممكنة لتعميم السنة التحضيرية ولا سيما بالمناطق النائية وتمكين 18 ألف طفل لم يتمتعوا بالتحضيرية من حقهم في الالتحاق بالأقسام التحضيرية.

❖ **زيادة عدد المدرسين المؤهلين والنهوض بالبنى الأساسية التعليمية المناسبة، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية:**

260. عملت تونس على تعزيز الموارد البشرية لوزارة التربية لضمان الحق في التعليم (أنظر الجداول)

جملة المؤسسات التربوية (2021/2022) - 7237

المؤسسات العمومية-6118

المؤسسات الخاصة-1119

عدد المدارس العمومية المحتضنة للسنة التحضيرية-2422

عدد مدارس المرحلة الابتدائية العمومية-4584

عدد مؤسسات المرحلة الابتدائية الخاصة-636

عدد مؤسسات التعليم الإعدادي العام والتعليم الثانوي العمومي-1455

عدد مؤسسات الإعدادي التقني-79

عدد مؤسسات المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي الخاص-483

جدول:

تطور عدد المدرسين المرسمين بجميع المراحل

السنة	2020/2019	2022/2021
عدد المدرسين بالمؤسسات العمومية	144107	148857
عدد المدرسين بالمؤسسات الخاصة	22356	24631
عدد المدرسين بالسنة التحضيرية بالمدارس العمومية	2656	2877
عدد المدرسين بالمرحلة الابتدائية بالتعليم العمومي	65981	71161
عدد المدرسين بالمرحلة الابتدائية بالتعليم الخاص	9567	10634
عدد المدرسين بالتعليم الإعدادي العام والتعليم الثانوي العمومي	73979	73795
عدد المدرسين بالإعدادي التقني	1491	1024
عدد المدرسين بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي الخاص	12789	13399
عدد المدرسين	166463	173488

تطور عدد المدرسين المرسمين بالمرحلة الابتدائية:

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	منهم إناث
1985/1984	3214	37412	13150
1995/1994	4286	58279	27927
2000/1999	4456	60333	29736
2005/2004	4494	58342	29871
2010/2009	4517	58567	32109
2015/2014	4565	63303	37402
2017/2016	4568	64000	38673
2018/2017	4576	63642	39176
2019/2018	4583	63228	39626
2020/2019	4583	65981	42492

	45570	68871	4582	2021/2020
	48167	71161	4584	2022/2021
تطور عدد المدرسين المرسمين بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي : جدول				
السنة الدراسية	مرحلة الإعدادية العام فقط	تعليم ثانوي فقط	مختلطة	الجملة
1995/1994	389	74	249	712
2000/1999	616	253	116	985
2005/2004	665	388	138	1191
2010/2009	757	493	100	1350
2015/2014	786	532	85	1403
2017/2016	796	542	83	1421
2018/2017	798	543	83	1424
2019/2018	803	544	84	1431
2020/2019	810	547	80	1437
2021/2020	815	552	81	1448
2022/2021	807	553	95	1455

261. وتعتبر البنية التحتية إحدى العوامل الأساسية لتطوير المنظومة التربوية وتحسين مكتسبات التلاميذ ، وقد حرصت وزارة التربية على مراجعة الخارطة المدرسية وتحسينها من خلال:

- أحداث 22 مؤسسة تربوية جديدة خلال العودة المدرسية 2023/2022 موزعة بين: 9 مدارس ابتدائية بكل من تونس 1، تونس 2، نابل، صفاقس 1، سيدي بوزيد، بنزرت، المنستير، مدنين/ 6 مدارس إعدادية بكل من تونس 1، أريانة، القصرين، صفاقس 1، صفاقس 2، مدنين / 7 معاهد ثانوية بكل تونس، صفاقس 2، القصرين، مدنين، المنستير، قابس، زغوان.
- التدخل في 1612 مؤسسة: (صيانة وتوسيعات) موزعة كالآتي:
- البرامج السنوية: 624 مؤسسة (ميزانية التنمية: موارد عامة، قروض خارجية)
- البرنامج الخاص للتعهد والصيانة (مبادرة رئاسة الجمهورية): 396 مؤسسة
- تدخلات الباعثين الشبان: 312 تدخلا
- مساهمات المنظمات والجمعيات والمجتمع المدني: 280 مؤسسة

❖ معالجة التسرب المدرسي:

262. يعتبر التسرب المدرسي من أكبر المشاكل التي تواجهها المنظومة التربوية رغم ما بذلت من مجهودات مضاعفة للحدّ من هذه الظاهرة وما لها من انعكاسات سلبية على الطفل وعلى المجتمع.
263. وفي هذا الإطار، عملت وزارة التربية على وضع خطة عمل للتصدي لهذه الظاهرة ساهمت في بلورتها مختلف الأطراف المعنية في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار مصلحة التلميذ الفضلى، تقوم على العناصر التالية:
- الإحاطة بالمهدين بالفشل المدرسي عبر تعزيز الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية، تكثيف خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي، تعزيز منظومة التصدي لكل الظواهر السلبية التي تهدد المؤسسات التربوية (العنف المدرسي، المخدرات، مخاطر الألعاب الإلكترونية، التحرش الجنسي، الاستقطاب، الأمراض المنقولة....)، تقديم دروس الدعم لفائدة التلاميذ الذين يشكون من صعوبات تعليمية أو نفسية أو اجتماعية، تدعيم مكاتب الإصغاء والإرشاد....

- تحسين المنظومة التربوية وتطويرها من خلال مراجعة البرامج التعليمية المعتمدة وتحسينها، مراجعة طرق التدريس والوسائل التعليمية المعتمدة والعمل على تعزيز توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم وتكوين المدرسين في هذا المجال، تطوير منظومة التقييم، تطوير منظومة التكوين الأساسي والمستمر للإطار المدرسي، دعم الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية لتجديد قدرة التلميذ على الإنتاج والإبداع، تطوير الخارطة المدرسية
 - تعزيز التعليم الاستدراكي: يتمثل في تنفيذ البرنامج النموذجي رباعي الأبعاد للتصدي للانقطاع والتسرب المدرسي (M4D) بدعم من السفارة البريطانية والوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية واليونيسيف، أفضى إلى في مرحلة أولى إلى إحداث مركزين نموذجيين بكل من بنزرت وقابس في انتظار تعميمهما على كامل جهات البلاد.
 - إعادة إدماج المتسربين في المنظومة التربوية التعليمية والتكوينية: في إطار برنامج الفرصة الثانية لإكساب التلاميذ المعارف والمهارات من أجل إدماجهم الاجتماعي وبناء مشروعهم المهني.
 - إحداث المرصد الوطني للتربية لرصد كل الظاهر السلبية التي تهدد سلامة التلميذ والمدرسة.
 - وضع خطة وبرنامج تدخل إعلامي للتوعية والتحسيس بظاهرة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة،
 - تطوير آليات الرصد للانقطاع المبكر عن الدراسة،
 - تعزيز دور المجتمع المدني والنسيج الجمعياتي وحته على لعب دوره ليكون سندا ورافدا من روافد العمل التربوي من خلال التدخل المباشر والسريع في الوقت المناسب.
264. وفي نفس السياق، تم إحداث مدرسة الفرصة الثانية، وهو برنامج تنفذه وزارة التربية بالتنسيق مع وزارتي التكوين المهني والشؤون الاجتماعية بدعم من شركائها الماليين والفنيين وبالشراكة مع منظمات من المجتمع المدني، وتعمل هذه المنظومة على تمكين المنقطعين (12-18 سنة) من فرصة ثانية لإكسابهم المعارف والمهارات من أجل إدماجهم الاجتماعي وبناء مشروعهم المهني.
265. انطلق المشروع بإحداث مركز الفرصة الثانية بباب الخضراء بتونس (الأمر الحكومي عدد 57 لسنة 2021 المؤرخ في 13 جانفي 2021)، في انتظار إحداث مركزين آخرين بكل من القيروان وقابس، وإحداث 3 مراكز جهوية لمدرسة الفرصة الثانية بولايات باجة، المهدية ونابل.

❖ محو الأمية

266. تندرج الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونسكو بالرباط في إطار التوجه الرامي إلى الإسهام في تحسين الرأس مال البشري وتوفير الخطط والبرامج لقراءة مليوني أمي من التونسيات والتونسيين ممن يعانون من الأمية قصد تحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

267. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير المنظومة التعليمية والمهارية الموجهة لفائدة الأميين، إزالة العوائق في مواجهة التعلم وتطوير مجال البحث العلمي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

معطيات حول برنامج تعليم الكبار بعنوان السنوات الدراسية

2021-2020
952

2020-2019
999

المراكز

الدارسين	22105 (83.1% إناث و16,9% ذكور)	19649 (80% إناث و20% ذكور)
المدرسين	1125 منهم 114 معلم تربية اجتماعية قار و1011 متعاقد	
1125		
الأفواج	2297	2265
متفقدو التربية الاجتماعية 17 (10 ينشطون على مستوى الميدان و07 إداريين بخطة منسق جهوي لتعليم الكبار)		
17 (10 ينشطون على مستوى الميدان و07 إداريين بخطة منسق جهوي لتعليم الكبار)		
المشاركين في الامتحان	9938	6458
عدد المتحررين من الأمية	8952	5434
الناجحون	7023	5434 منهم 4104 إناث
نسبة النجاح	62.8%	84.1%

المحور الحادي والعشرين: الحقوق الثقافية (التوصية 55)

268. نص الفصل 49 من دستور 25 جولية 2022 على أنّ على الحق في الثقافة مضمون.

كما نصّ على أنّ الدولة تدعم الثقافة الوطنية في تأصلها وتنوعها وتجدها، بما يكرس قيم التسامح ونبذ العنف والانفتاح على مختلف الثقافات. وجاء في هذا الفصل بأن الدولة تحمي الموروث الثقافي وتضمن حقّ الأجيال القادمة فيه.

269. تعد الثقافة الأمازيغية جزءا لا يتجزأ من الثقافة الوطنية، وهي تمثل موضوع اهتمام عديد المشاريع الثقافية، من ذلك أعمال التوثيق والجرد المتعلقة بعديد التعبيرات الثقافية والفنية الأمازيغية مثل الأزياء والمهارات والمعارف التقليدية والمأثورات الشفوية، فضلا عن برامج الصون والترميم المخصصة لعدد من القرى الجبلية الأمازيغية مثل شتني والدويرات وتوجان وتوجوت وتكرونة، والندوات والملتقيات والمنشورات العلمية التي تؤمنها الجامعات ومؤسسات البحث التابعة للدولة، وفي هذه السياق نذكر الملتقى العلمي الدولي حول "الأصلية" I'autochtonie الذي انتظم في مناسبتين آخرها كانت خلال شهر نوفمبر 2021، ونشرت أعمال دورته الأولى في انتظار صدور أشغال دورته الثانية.

270. وقد بادرت البلاد التونسية بإعداد ملف ترشح لدى اليونسكو لتسجيل أحد مظاهر هذه الثقافة من خلال المعارف النسائية المرتبطة بفخار نساء سجنان المعروف بجذوره الأمازيغية، وهو ما تمّ إقراره سنة 2018 حيث تمّ رسمياً الإعلان عن تسجيل هذا العنصر على لائحة التراث الثقافي للأمازيغية العالمي للإنسانية. وفي الاتجاه نفسه، وبالشراكة مع الجزائر والمغرب وموريتانيا، تمّ إعداد ملف ترشيح الكسكسي، هذه الأكلة الأمازيغية المعروفة والتي سجلت سنة 2019 ضمن القائمة نفسها.

271. كما بادرت بعض الجمعيات بتعليم اللغة الأمازيغية بكل حرية في عدد من جهات البلاد على غرار "جمعية تواصل".

وفيما يتعلق بضعف الموارد المخصصة في الميزانية لثقافة الامازيغ وحماية تراثهم الثقافي، فعدم وجودها لا يعني إنكار هذه الثقافة، بل إنّ ذلك نتيجة تفكك البنية الأتنية بفعل الانصهار الاجتماعي الذي حدث، بحيث لا تتوزع الاعتمادات المالية وفق هذا المعطى سواء بالنسبة للمجموعات ذات الأصول الأمازيغية أو غيرها. ومع ذلك، فالمكوّن الأمازيغي في الثقافة التونسية، الماديّ منه وغير الماديّ، يحظى بجملة من البرامج الممولة من الدولة، لا سيما في إطار صون الموروث الثقافي الوطني وتنميته.

272. وتوجد العديد من الجمعيات التي تعنى بالثقافة الامازيغية والتي نظمت عدد من التظاهرات المتعلقة بالثقافة الامازيغية يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- الجمعية التونسية للثقافة الامازيغية التي نظمت بتاريخ 7 جانفي 2023 ندوة علمية حول " الامازيغية في خضم التحولات التي تشهدها تونس.

- جمعيات لم الشمل و " تويزة التي نظمت مع مخبر التراث بكلية الاداب بمنوبة بتاريخ 14 جانفي 2023 تظاهرة حول " الذاكرة الحية وتواصل التراث الامازيغي في تونس – اليوم الاحتفالي برأس العام الامازيغي.
- الأنشطة المنظمة من جمعية تماقبت للحقوق والحريات والثقافة الامازيغية.
- 273. وتتولى الوزارة المعنية بالشؤون الثقافية تيسير الأنشطة المنظمة من قبل الجمعيات التي تعنى بالثقافة الامازيغية وتقدم لها الدعم المالي ويمكن ان نذكر في هذا الصدد الدعم المقدم للأنشطة التالية:
 - المهرجان الدولي للمغاور الجبلية بالسند من ولاية قفصة الذي تمتع بمنحة بقيمة 45 ألف دينار.
 - مهرجان الزيتون الجبلي الذي تنظمه كل من جمعية وكري بالدويرات وجمعية شنني للمسؤولية الاجتماعية خلال شهر ديسمبر بولاية تطاوين الذي تمتع بمنحة بقيمة 41 ألف دينار.
 - المهرجان الدولي للموسيقى البربرية بكسرى الذي تنظمه جمعية " سليانة حلما" الذي تمتع بمنحة بقيمة 6 الاف دينار.
- 274. واعتبارا وانّ الأمازيغ يمثلون جزءا مهما من النسيج الاجتماعي التونسي، سيتم بداية من سنة 2024، ادراج الثقافة الامازيغية صلب متممات البرنامج الدراسي الرسمي عبر أنشطة ثقافية تؤمنها نواد للراغبين في ذلك.
- 275. فيما يتعلّق بالإحصائيات المصنفة انطلاقاً من التحديد الذاتي للهوية، يتولى المعهد الوطني للإحصاء، كل عشر سنوات، إنجاز تعداد عام للسكان والسكنى يعتمد استمارة يعدها فريق من الخبراء وفق خانات تستجيب لعدد من المؤشرات. ويعتمد المعهد الوطني، عند إنجاز مهامه، مقاربة حقوق الإنسان بالخانات المكونة للاستبيان مع مراعاة القواعد الخاصة بحماية المعطيات الشخصية وحرية الأشخاص في الموافقة بالمعطيات المطلوبة.
- إلا أن الاستبيان الذي يعتمد المعهد الوطني للإحصاء لا يتضمن خانات تخص التركيبة الإثنية أو الدينية للسكان، ولذلك لا تتوفر معطيات دقيقة حول التركيبة الإثنية للمجتمع التونسي.
- 276. ويجدر التأكيد في المجال إلى أن الدولة التونسية تكرّس مبدأ المساواة وعدم التمييز في منظومتها التشريعية وتلتزم بها عند ضبط سياساتها ووضع برامجها وخطط العمل المتعلقة بها دون الالتفات إلى العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو الجنس وتراقب الدولة كل تجاوز صادر عن الأفراد أو مجموعات الأفراد للتشريعات والقوانين القائمة بما فيها التجاوزات ذات الصلة بالتمييز والتمييز العنصري.
- 277. فيما يتعلّق بتسجيل الأسماء الامازيغية في دفاتر الحالة المدنية: أصدرت وزارة الشؤون المحلية بتاريخ 15 جويلية 2020 منشورا ينهي العمل بالمنشور المشترك عدد 85 المؤرخ في 12 ديسمبر 1965 الصادر عن كاتب الدولة للعدل وكاتب الدولة للداخلية والذي كان يتضمن بعض التحجيرات في اختيار الوالدين لأسماء المواليد الجدد عند ترسيمهم بدفاتر الولادات. ويكفل المنشور الحق الذي يمكّن على وجه الخصوص السكّان التونسيين من أصول أمازيغية الذين لم يتمكنوا من تسجيل أسماء أبنائهم بالأسماء الامازيغية. (الملحق رقم 6).
- وتعمل المصالح المعنية بمراقبة العمل بهذا المنشور لتجنب حالات عدم التطبيق والتي يمارسها بعض الاعوان بصورة فردية.

المحور الثاني والعشرين: التدابير المتخذة لمجابهة كوفيد 19:

- 278. تميزت الفترة السابقة بعد مناقشة التقرير الوطني الأخير وصدور التوصيات تفشي جائحة كوفيد 19 التي كان لها آثار كبيرة في تونس كما في العالم على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية. وعملت كل الوزارات والهيكل العمومية

بالتعاون مع جميع المتدخلين وخاصة المجتمع المدني على مجابهة جائحة كوفيد 19 منذ انتشاره في البلاد من خلال إقرار وتنفيذ عدة برامج سواء بمراكز العمل أو لفائدة العموم.

279. ويمكن استغلال مساحة هذا التقرير للإشارة لأهم التدابير التي تم اتخاذها للتصدي لأثار هذه الجائحة في عدد من المجالات المعنية بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

❖ في مجال مناهضة العنف ضد النساء والأطفال:

280. ارتفع منسوب العنف ضد المرأة وخلال فترة جائحة كوفيد 19 سبع مرات مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة له إذ تم تسجيل 3085 مكالمة واردة على الخط الأخضر 1899 منذ مارس 2020 إلى حدود جوان 2020.

281. وتبعاً لذلك، تم تمديد مجال عمل الخط الأخضر إلى 24/ 24 و 7/7 أيام كما تم العمل على تكوين 18 مختصة في مجال الإنصات لضحايا العنف وتركيز منظومة خدمات للنساء والفتيات بما في ذلك النساء اللاجئات من خلال إحداث 24 خلية إحاطة نفسية في الأزمات في 24 جهة.

282. يوفر الخط الأخضر 1899 خدمات التوجيه للنساء ضحايا العنف الى المؤسسات ذات الاختصاص حسب الحالة، من ذلك 74 حالة وقع توجيهها الى المؤسسات الأمنية و 53 حالة الى السلطة القضائية و 46 حالة الى المؤسسات الصحية و 16 حالة الى مندوب حماية الطفولة، مع العلم أنّ كل حالة عنف قد تشمل أكثر من طلب.

283. وتم إطلاق منصة الكترونية لتقديم خدمات الإحاطة النفسية لفائدة الأطفال والأسر وتفعيل خط أخضر مجاني 1809 للإنصات والمرافقة النفسية والتوجيه للأطفال والأسر. وتم تخصيص مساحة إذاعية يومية لتقديم النصائح وكيفية التعامل داخل العائلة خلال فترة الحجر الصحي.

❖ في مجال حماية الحق في العمل:

284. تم اتخاذ عدة اجراءات منها اسناد منحة شهرية استثنائية لعمال المؤسسات السياحية والصناعات التقليدية لمدة أقصاها 6 أشهر طيلة سنة 2021. وتم اتخاذ اجراءات لفائدة الباعثين الشبان عبر صرف منح للمحافظة على مواطن الشغل. كما تم تنفيذ برنامج اسناد قروض لأصحاب المشاريع الصغرى بشروط ميسرة على ألا يتجاوز السقف 5 آلاف دينار. وتم توظيف 100 مليون دينار لضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات المتضررة وضخ 500 مليون دينار في شكل قروض ميسرة وتمويلات في القطاع السياحي. كما تم تأجيل استخلاص اقساط القروض الممنوحة للمؤسسات السياحية والمهنيين وتم تحويل اعتمادات بعض مشاريع وبرامج التعاون الدولي الخاصة بسنة 2021 إلى مساعدات مالية لفائدة المؤسسات الصغرى وإسناد منح اجتماعية لباعثي المشاريع.

285. كما تم تخصيص اعتمادات تبلغ 50 مليون دينار للدعم المالي لأصحاب "الباتينات" وإسناد منحة استثنائية وبصفة ظرفية تقدر بـ 1200 دينار لكل باعث لفائدة مجموعة من الباعثين بلغ عددهم 2735 باعث مشروع. وتم تمثيع باعثات المشاريع من ائتمانات في شكل مال متداول بدون فائدة لدعم الباعثات ومؤسسات الطفولة المتضررة من الجائحة يتم تسديده على 24 شهرا منها مدة إهمال بستة أشهر.

286. وفي إطار حماية عاملات المنازل وخاصة اللاتي تضررن خلال فترة الحجر الصحي الشامل، تم وضع خط تمويل لفائدة المعينات المنزليات في حدود مبلغ 1000 دينار في شكل قرض دون فوائد مع فترة إهمال بشهرين وتسديده على 24 شهر.

❖ في المجال الصحي:

287. قام مركز الإعلامية لوزارة الصحة وبالتنسيق مع الهياكل المتدخلة بتطوير تطبيقات ولوحات قيادة لمتابعة تفشي فيروس كوفيد 19 كما تم تركيز قاعدة معطيات على المستوى المركزي لمتابعة الحالة الوبائية للجائحة وتطوير منظومة معلوماتية للغرض.

288. كم تم تركيز منظومة التصرف في المواعيد للقيام بتحليل الكشف عن فيروس كورونا مع تركيز منظومة التصرف في الأدوية قصد التصرف في الأدوية والمستلزمات الطبية التابعة لبرنامج مقاومة فيروس كوفيد 19.

289. ولمجابهة تطورات الوضع الوبائي، تم دعم الهياكل الصحية العمومية على مستوى أسرة الانعاش وأسرة الأكسجين كما دعمت بالشراكة مع الشركات المنتجة للأكسجين قدرة الهياكل الصحية العمومية على تلبية الطلب المتصاعد على هذه المادة. وفي مارس 2021، تم إطلاق حملة وطنية للتلقيح استهدفت في مرحلة أولى الإطار الصحي والمواطنين فوق سن 70 سنة إلى جانب الحاملين لأمراض مزمنة فوق 60 سنة ثم تنظيم أيام مفتوحة للتلقيح المكثف شملت ما يقارب عن مليوني شخص ليصبح العدد الجملي للملقحين بجرعة واحدة على الأقل 7 ملايين و430 ألف شخصا منهم 3 ملايين و420 ألف استكملوا تلافهم. وشاركت القوات المسلحة التونسية في المجهود الوطني لحملة التلقيح للتونسيين والتونسيات والمقيمين في التراب التونسي عبر تنظيم قوافل في المناطق الداخلية.

❖ في مجال التعليم:

290. سجل انقطاع ظرفي عن الدراسة لما يزيد عن 2,3 مليون تلميذ وغلق أكثر من 7000 مؤسسة تربوية في القطاعين العام والخاص خلال الفترة مارس-أفريل 2020 ثم انتهاء السنة الدراسية بالنسبة لكافة المستويات التعليمية.

291. كما تمت مراجعة الزمن المدرسي وبرنامج الامتحانات وملائمتها مع متطلبات الظرف الصحي ومصلحة التلاميذ والإطار التربوي (اعتماد نظام الأفواج...) وتخفيف البرامج للملاءمة مع تطور الوضع الصحي والوبائي.

292. وتم اعتماد التعليم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي الشامل من خلال إطلاق قناة تلفزيونية تربوية خاصة للتعليم عن بعد ومواصلة قيام المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية بإنشاء المدرسة الافتراضية.

❖ دعم الفئات الهشة والحد من الفقر:

293. تم صرف مساعدات اجتماعية لفائدة حوالي 1.1 مليون عائلة محدودة الدخل قدرت بـ 287 مليون دينار وتمكين 460 ألف أجير وعامل لحسابه الخاص من مساعدات مالية قدرت بـ 92 مليون دينار وتمكين 1272 من التونسيين بالخارج من مساعدات قدرت بـ 400 ألف دينار. كما تم تمكين الأجانب المتواجدين بتونس من مساعدات غذائية ومالية.

294. وتم منح فارق تكميلي لأصحاب جرايات التقاعد واتخاذ جملة من الاجراءات الاجتماعية، تمثلت في صرف مساعدات مالية ظرفية شملت سنة 2020: 1173000 أسرة وسنة 2021: 869 ألف أسرة باعتماد جملي قدره 520.5 مليون دينار. كما تم إقرار تأجيل خلاص أقساط القروض من غرة مارس إلى موفى سبتمبر 2020.

295. كما تم إحداث لجنة ممثلة من عدة وزارات وعن المنظمة العالمية للهجرة وعن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وعن اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وممثلين عن مكونات المجتمع المدني كلفت بمتابعة أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء لوضع خطة عمل تهدف الى التنسيق بين مختلف الأطراف وتحديد كل أشكال التدخل والليات لتوزيع المساعدات على هذه الفئات الهشة.

296. كما تم إحداث منصة رقمية للتصرف في الهبات والمساعدات عن بعد وذلك لتلقي طلبات المساعدات من طرف الطلبة الأجانب واللاجئين وطالبي اللجوء أو من يمثلهم مهما كان وضعهم القانوني الى جانب تلقي المساعدات المادية والتبرعات من طرف الأشخاص او الشركات والمؤسسات التي ترغب في تقديم الدعم لهذه الفئات.

❖ التوقي من جائحة كوفيد 19 في أماكن الاحتجاز:

297. تم اتخاذ جملة من التدابير الوقائية منها تعليق الزيارات المباشرة وقتيا مع الإبقاء على نسق الزيارات العادية عبر الحاجز وتخفيض عدد الزيارات الخاصة بكل طفل جانح إلى زيارة واحدة في الأسبوع وتخصيص أجنحة عازلة بسبعة فضاءات سجنية لاستقبال المودعين الجدد من مختلف الأقاليم اعتمادا على معايير يراعى فيها نسق الإبداعات والاكتظاظ والخارطة القضائية وخصوصية كل وحدة سجنية.

298. ومن بين التجارب المرجعية في مجال الوقاية والتصدي لأثار كوفيد 19 نذكر البرنامج الوطني "عزيمة" بإشراف رئاسة الحكومة الذي ترجم الشراكة مع الهياكل العمومية والمجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات الدولية وساهم في تنفيذ عدة اهداف وهي:

- تعميم وسائل التعقيم والتطهير للوقاية من تداعيات الكورونا:
- التوعية والتحسيس بضرورة احترام البروتوكول الصحي لوزارة الصحة
- حماية الفئات الهشة من تداعيات جائحة الكورونا
- تثمين البحث العلمي ودعم مبادرات وابتكارات المجتمع المدني الهادفة إلى التصدي لفيروس الكورونا.